من الثورة إلى الحرب على الإرهاب:

تحالفات الداخل والخارج

أ.د.نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية والرئيس السابق لقسم العلوم السياسية-

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

مقدمة: من الثورة إلى الثورة المضادة إلي الانقلاب على الشرعية إلي الحرب على الإرهاب: تحالفات الداخل والخارج

في وقت مبكر بعد اندلاع الثورات، وفي ابريل 2011 كتبت متساءلة: ماذا سيكون موقف النظام الدولي من الثورات؟ وعلى ضوء خبرة التاريخ حذرت من عواقب التدخلات الخارجية- العالمية والإقليمية على مستقبل الثورات[1]. ومن ناحية أخرى، وفي وقت مبكر أيضا، ومع تلمس ملامح سياسة خارجية للثورة المصرية، تساءلت في يونيه 2011[2]: أين الخارجي كمصدر للتهديد أو للفرص من رؤية السلطة الانتقالية ورؤي القوى السياسية في المرحلة الانتقالية؟ وحذرت من أن يظل الخارج بمثابة الحاضر الغائب، ونبهت إلى ضرورة أن يكون للثورة سياسة خارجية تعمل على حمايتها. فليس من المهم أن نبحث في قدر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية المصرية تحت تأثير الثورة (مزيد من الاستقلال الوطني) بقدر ما يلزم أن نبحث في: هل تتوافر لمصر -الثورة سياسة خارجية تحمي هذه الثورة؟! وتوالت مؤشرات الإجابة عن السؤالين طوال الأشهر التالية من عمر الثورة قبل وبعد انتخابات البرلمان ثم انتخابات الرئاسة واستفتاء الدستور ثم بعد الانقلاب على الشرعية.

وتتعدد مداخل الاقتراب من هذه الإجابات عبر العامين الماضيين، إلا أنني أتوقف هنا عند مدخل محدد تحت العنوان التالي:

كيف تحولت الثورة -وعبر الثورة المضادة ثم الانقلاب على الشرعية- إلى حرب ضد الإرهاب؟ وما دور تحالفات الداخل والخارج في هذا التحول؟

ولهذا المدخل دوائر ثلاث متحاضنة: الدائرة الوطنية: الداخل المصري وحرب السيسي على الديمقراطية الاسلامية الحركية. الدائرة الإقليمية: تحالف الثورات المضادة ضد التغيير وضد

1 د.نادية مصطفى، **الثورات العربية في النظام الدولي: خريطة الملامح والإشكاليات والمآلات**، في: العدد الحادي عشر من حولية أمتي في العالم "الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي"، (القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2012).

2 د.نادية مصطفى: **السياسة الخارجية للثورة المصرية بين الأبعاد الداخلية والخارجية**، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

الإسلامية الحركية باسم الحرب على الإرهاب. والدائرة العالمية: تأرجح قوى الحرب الباردة القديمة بين الثورات والثورات المضادة.

ولقد شهدت الثورات العربية الأربع درجات من هذه التحالفات الداخلية-الإقليمية-العالمية؛ حيث راجت مفاهيم: الفوضى ودعم الاستقرار والحرب على الإرهاب، الحرب ضد التكفير والتطرف والعنف، على حساب مفاهيم: الثورة ضد الظلم والاستبداد والفساد، والحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

إلا أنه مع الانقلاب على الشرعية في مصر في 7/3 حدثت طفرة نوعية في هذا المشهد، وأضحت مصر الانقلابية اللاعب الأساسي المحرك له. فكان على الانقلاب أن يتمكن داخليًا وخارجيًا، وكان سلاحه الأساسي (الحرب على الإرهاب) سلاحًا ضد الديمقراطية والحريات وضد الإسلامية. وبعد اتهام العلمانيين للإسلاميين بالتواطؤ مع العسكر للانقلاب على ثورة 25 يناير، تواطأ العلمانيون مع العسكر للانقلاب على الثورة والديمقراطية لإقصاء الإسلاميين وتصفية مشاركتهم في النظام الجديد.

ومن ناحية أخرى، فإن التحرك الانقلابي للتمكين داخليًّا تحت ذريعة الحرب على الإرهاب، اقترن بتحرك خارجي إقليمي وعالمي لشحذ المساندة في هذه الحرب المزعومة باعتبارها السبيل الأمثل لتعبئة الاعتراف بالنظام الانقلابي والقبول بأن ما حدث هو ثورة وليس انقلابًا. وقدر ما ساعدت معطيات داخلية وإقليمية وعالمية هذه الاستراتيجية الانقلابية بقدر ما تصدت لها متغيرات أخرى حالت حتى الآن، دون تمكين الانقلاب داخليا أو خارجيًّا.

فمطلامح هذه السياسة الانقلابية داخليًّا وإقليميًّا وخارجيًّا؟ فهذه دوائر ثلاث لا يمكن الفصل بينها ليحسن فهم واقع "أزمة الانقلاب: بين القيود والفرص". فمنذ اندلاع الثورات، وما مرّت به من تحديات وإنجازات طوال ثلاث سنين، يتأكد أمامنا أن الخارج في قلب مآل هذه الثورات والثورات المضادة لها؛ لأن الإطارين الإقليمي والعالمي ليسا في حالة تواؤم معنا، والأكثر أهمية هو الأمران التاليان:من ناحيةٍ أولى: بعد أن كانت مصر تقود عملية تشكيل التوازنات والتحالفات الإقليمية أضحى مصير الداخل في مصر (الانقلاب) يرتهن بهذه

التوازنات[3]، ومن ناحية أخرى: تواجه علاقة التأثير والتأثر بين النظام العالمي والنظام الإقليمي حالة إعادة تشكيل يبدو فيها -في نظر البعض- أن الإقليمي هو الذي يمارس ضغطاً على العالمي على نحو يسهم في إعادة تشكيل توازنات القوى العالمية[4].

بعبارة أخرى: فإنه مع الانقلاب في مصر وحربه على ما يسميه الإرهاب يتم اختبار مآل كثير من خصائص النظم العربية والنظام الإقليمي العربي؛ وهي اختبارات يقع في قلبها: مستقبل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ومستقبل المشروع الإسلامي ومستقبل القضية الفلسطينية. والمشهد العربي كثير الدلالات حول هذه الاختبارات ونتائجها سلباً أو إيجاباً.

3 حلقة نقاشية مغلقة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية تحت عنوان **"حالة التوازن العالمي حول الشرق الأوسط وانعكاساته على مصر"**، 2 أكتوبر 2013.

4 أ. أمجد جبريل، كيف يمكن أن يضغط الإقليمي على المواقف الأمريكية تجاه المنطقة؟ وما الانعكاسات على مصر: http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=859:2013-11-07-20-54-19&catid=85&Itemid=484

أولاً - الدائرة الداخلية:

لماذا الحرب على الإرهاب؟ هل تغيرت العقيدة العسكرية المصرية؟

كان طلب "التفويض لمواجهة الإرهاب المحتمل" في 2013/7/24، الخطوة الطبيعية بعد الانقلاب ذاته 2013/7/3 وبعد الدلالة المبكرة للمذبحة الأولى التي تلته "الحرس الجمهوري 2013/7/8". فالانقلاب لم يوجه ضربة لمستقبل الديمقراطية فقط، ولكن وجه رسالة أساسية مفادها: أنه لا مشاركة للإسلاميين -الإخوان بصفة خاصة- في العملية السياسية وأنه لا أغلبية كاسحة لهم بعد ذلك، حتى لو تطلب الأمر إعلان أن البلاد تواجه إرهابا، ومهما كانت الكلفة السياسية والاقتصادية لهذا الخيار الأمني للتعامل مع الصراع السياسي؛ ومن ثم كان الانقلاب نفسه تهديداً للأمن القومي ولتماسك الجماعة الوطنية المصرية[5].

وإذا كان الانقلاب العسكري وقائده قد أكملا مشوار شيطنة الرئاسة المنتخبة لدرجة إسقاطها تحت ذرائع عدة، فإن عملية الشيطنة بتهمة الإرهاب قد بدأت من وقت مبكر، وقام بها العلمانيون بمساعدة أجهزة عديدة. ويمكن أن نسجل محطات متوالية تم فيها استدعاء اتهام الإسلاميين بالعنف وعلى نحو متراكم وصولاً إلى مقولة الإرهاب. وهي الاتهامات التي اقترنت باتهامات أخرى (كالتآمر والخيانة) تحت شعار: من يسرق الثورة؟ من يخطف الثورة؟ من يغالب ويسقط التوافق؟ وتوالت هذه المحطات في تصاعد على النحو التالي:

استدعاء تاريخ عنف الإخوان والجماعة الاسلامية وخاصة قبل كل استحقاق انتخابي، ثم الاتهام بالسكوت على عنف المجلس العسكري ضد شباب الثورة، ثم الاتهام بالإعداد لاستخدام العنف عند الضرورة (إعاءات تهريب الأسلحة من ليبيا وتخزينها وإعداد ميليشيات مسلحة)، ثم الاتهام بالتحريض على استخدام العنف ضد معارضي الرئيس مرسي في وقت لم يكف العنف الشديد ضد مقرات الإخوان وحزب الحرية والعدالة تحت الغطاء السياسي الذي وفرته جبهة الإنقاذ، وأخيرًا تبرير تدخل الجيش والانقلاب على الشرعية بحجة منع حرب أهلية ومواجهة العنف الذي كان سيستخدمه مؤيدو مرسي ضد متظاهري 30 يونية 2013،... وهكذا.

---

5 بيان إلى الأمة حول الانقلاب العسكري وتهديد المسار الديمقراطي، بيان صادر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية في 13 يوليو 2013.

ولقد تم توظيف هذه الاتهامات، توظيفاً سياسياً وممنهجاً لنزع حالة رضاء الرأي العام عن التيار الإسلامي والتي سبق وترجمت نفسها في نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية ثم الانتخابات البرلمانية. ثم تم توظيف هذه الاتهامات خلال حكم المجلس العسكري، وعلى نحو يثير الارتباك والخلط، للربط بين الإخوان وبين الجماعات المسلحة في سيناء، التي أعلنت مسئوليتها (حتى قبل الانقلاب) عن تفجيرات خطوط الغاز في سيناء، وعن أحداث الهجوم على أقسام الشرطة في العريش في 29 يوليو 2011. وظلت حادثتا قتل 16 جنديًّا مصريًّا في رفح في أغسطس 2012، ثم حادثة خطف الجنود في سيناء في أبريل 2013، مبعث إثارة للبلبلة وارتياب وخلط للرأي العام، واقترنت بتلميحات شديدة ضد رئاسة مرسي ومسئوليتها عن إعطاء الضوء الأخضر لمسلحي سيناء.

ومع الانقلاب وسلوكه القائم على الخيار الأمني الصراعي الإقصائي، انبلجت الأضواء عن الخطة ومخاطر الحل الأمني ثم تأكدت دلالاتها الداخلية[6]، مع طلب التفويض ضد الإرهاب المحتمل، ثم مع الفض الدموي للاعتصامات واجتياح التظاهرات، وصولاً إلى قرار مجلس الوزراء في 25 نوفمبر 2013 باعتبار جماعة الإخوان جماعة إرهابية. فلم يعد يتم التمييز بين أعمالها الاحتجاجية السلمية، وبين أعمال الجماعات المسلحة في سيناء -والتي امتدت إلى شرق الدلتا وإلى العاصمة الكبرى- وعلى رأسها جماعة أنصار بيت المقدس التي أعلنت مسئوليتها عن كثير من التفجيرات والاغتيالات دون أن توضع في أية قائمة إرهابية لأشهر عديدة.

وإذا لم يكن بمقدرونا أن نسجل، على سبيل الحصر والأمثلة، الحالات والأحداث والوقائع والتصريحات والحوارات المتدفقة التي توجه الاتهامات، والتي تقود حملات التحريض ضد عنف وضد إرهاب الإخوان، طوال ثلاث سنوات وحتى الآن، إلا أنه يظل بمقدرونا على ضوء نتائج الاستقراء المنظم لهذا التطور المتصاعد في خطابات النخب الإعلامية والسياسية، ثم في خطابات القيادة العسكرية ذاتها؛ وعلى رأسها قائد الانقلاب منذ 3 يوليو، يظل بمقدرونا القول: إن ضرب الديمقراطية وتصفية ثورة 25 يناير واستعادة عافية جمهورية العسكر وتجديد دمائها كان يتطلب أكثر من مجرد إسقاط الرئيس المنتخب بانقلاب عسكري تحت ذريعة إرادة

6 ملف مخاطر الحل الأمني ودوافعه ضد معارضي الانقلاب وفي دلالات اجتياح الاعتصامين وعواقبهما(7/24—8/31) ، دراسة منشورة علي موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية ، متاحة على الرابط التالي::
http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=829:2013-08-30-22-57-10&catid=85:2012-12-09-11-09-38&Itemid=529

الشعب ضد سوء إدارته ورئاسته، فلقد كان الأمر يتطلب ضرب "**الإسلامية**" الفاعلة في الشارع والممتدة جذروها بين الناس من ناحية، واختلاق ظهير ديني للانقلاب يلعب أمام –الشعب- دور المحلل[7]. و من ناحية أخرى كان اتهام معارضي الانقلاب، وعلى رأسهم الإخوان، بالإرهاب الغاية والوسيلة والمنطلق لتعبئة كل أدوات الحرب (القانونية، والسياسية) على القوة المنظمة الثانية بعد الجيش في مصر، شريكة الثورة وعمودها الفقري، ليس لمنع مشاركتها السياسية فقط ولكن لتجفيف منابعها في المجتمع وامتداداتها إلى المجتمع (مدارس، جمعيات، مساجد، دعاة، إعلام، كوادر، ونخب مهنية، نقابات...).لقد كان الانقلاب منعطفاً في مستقبل الحركات السياسية الإسلامية في المنطقة برمتها[8].

ومع استمرار المقاومة ضد الانقلاب وعدم تمكينه داخلياً رغم ادعائه النجاح في تطبيق خارطة الطريق[9]، ومنذ إعلان مصطفي حجازي في مؤتمر صحفي دولي 2013/7/27 التدشين السياسي للحرب على الإرهاب وتزيين دوافعها وأركانها الفكرية والسياسية وبرامجها الداخلية والخارجية[10]، لم يمر يوم على مصر دون أن تتضح مخاطر وأعباء وتكلفة هذا الخيار الأمني الانقلابي على الأوضاع الداخلية في مصر[11].

وكان الانقلاب، ومنذ اليوم الأول على يقين أن القهر الداخلي لن يكفيه بمفرده ليتمكن ولكن لابد من ظهير إقليمي وعالمي.

---

7 د.نادية مصطفى، أفكار حول الظهير الديني الإسلامي للانقلاب العسكري، دراسة منشورة علي موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاحة على الرابط التالي:
http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=814:2013-08-26-00-57-38&catid=279:2013-08-26-00-30-36&Itemid=529

8 د.نادية مصطفى، أ.أمجد جبريل، أ.شيماء بهاء الدين، الحركات السياسية الإسلامية بين الثورات والثورات المضادة، دراسة منشورة على موقع لمركز الحضارة للدراسات السياسية، متاحة على الرابط التالي:
http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=881:2014-02-16-13-52-08&catid=85:2012-12-09-11-09-38&Itemid=484

9 د.نادية مصطفي ،القوي الغربية والانقلاب وثنائية المباديء والمصالح، ملف منشور علي موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاحة على الرابط التالي:
http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=833:2013-09-03-19-55-51&catid=85:2012-12-09-11-09-38

10 مشاهدة المؤتمر متاحة على الرابط التالي :
https://www.youtube.com/watch?v=KBEr0pXWT5k

11 ملف مركز الحضارة : مائة يوم من مقاومة الانقلاب ماذا تعني وماذا بعد، ملف منشور على موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاحة على الرابط التالي
http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=853:2013-11-07-09-57-55&catid=245:2013-03-06-19-13-55&Itemid=484

فالبرغم من ادعاء الانقلابيين أن ما حدث هو ثورة، وأن إرادة الشعب هي المفسر والدافع لما حدث، إلا أن الانقلاب يظل خائفاً ومرتشعاً لا يكفيه هذا السند الشعبي المزعوم ولا يأمن إلا بمزيد من إرهاب الدولة والقهر وتقييد الحريات، لدرجة أدت إلى انفجار بعض جوانب التحالف الانقلابي وانقلاب بعض شركائه عليه، بل واعترافهم بأنه انقلاب دموي يستعيد الدولة البوليسية. فلقد كان التحالف الانقلابي –منذ ظهوره- يحمل بذور تفككه تحت وطأة خطة العسكر للعودة من جديد، وليس إنقاذ مصر من الإخوان كما يدعون.

وإذا بالانقلاب، الذي يدعي بعض مؤيديه أن قائده قد أعاد عبد الناصر للحياة وجدد دماء الناصرية، والذي من المفترض أن يقود هجوماً على النظام العربي الرجعي التابع للخارج لتغييره اقتداء "بالزعيم عبد الناصر"، إذا بهذا الانقلاب يتحالف مع أعداء "الناصرية" السابقين من حكام الخليج، ويرجع إلى ما تبقى من نظم عربية مستبدة لم تصبها الثورات بعد، طالباً النصرة ضد قوى التغيير الحقيقية في مصر والمنطقة العربية. ومن ناحية أخرى، تقود ذيول هذا الانقلاب، من العلمانيين الناصريين واليساريين هجوماً مبتذلاً مفتعلاً على الولايات المتحدة لترددها في تأييد الانقلاب[12]. وهكذا أضحي على الانقلاب أن يطلب النجدة من الخارج، وأن يدشن سياسة خارجية مفادها: "شرح للأوضاع الداخلية في مصر بأنها ثورة شعبية وليست انقلابا".

وهو الأمر الذي ولد –وخاصة بعد تكرر العمليات الإرهابية في مصر- هجوماً إعلامياً ونخبوياً على ارتعاش يد الحكومة الانقلابية (حكومة البلاوي) وعدم حسمها المواجهة مع الإرهاب، كما ولد استدعاء للخارج الإقليمي والعالمي لمساندة مصر في الحرب على الإرهاب. وهو الأمر الذي يتكرر مع حكومة محلب أيضاً وازداد وضوحاً بعد التفجيرات الثلاثة أمام جامعة القاهرة في 2 أبريل 2014.

ومن أهم ملامح الحملة الإعلامية الغوغائية التي صاحبت هذا العمل الإرهابي الأخير، ولم تكن تقل عنه إرهابا وتحريضاً، ما يلي:

12 د.نادية مصطفى ،حديث المؤامرة بين منطقين انقلابيين، دراسة منشورة على موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاحة على الرابط التالي:

http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=877:2014-01-24-18-57-08&catid=85:2012-12-09-11-09-38 -

- من ناحية أولى، مخاطبة المجتمع الدولي –من خلال بيان الرئيس المؤقت- بمساندة مصر في تجفيف منابع الإرهاب وبدون معايير مزدوجة.
- ومن ناحية ثانية، تجديد الدماء في فزاعة الإرهاب بعد أن تراجعت قليلا أمام الهجمة الكبيرة على إعلان السيسي ترشحه، ومن قبلها أمام الحملة ضد انتهاكات حقوق الإنسان وعدم احترام القانون خلال الاعتقالات والمحاكمات وقمع المظاهراتفأيًا كان المسئول عن هذه التفجيرات، وهي مدانة بأي معيار من المعايير الممكنة، فإنه قد تم توظيفها من الإعلام الانقلابي لتحقيق مكسب سياسي من وراء الخيار الأمني وضرورة دعمه وتطويره ودفعه للأمام من أجل المزيد من الاجتثاث للمعارضين ومن أجل مزيد من التمكين ولو على حساب أي قيمة أو مبدأ أو حق من حقوق الإنسان القانونية أو السياسية أو الأخلاقية، ولدرجة دفعت بالبعض إلى إعلان رفض أي مبرر من المبررات أو أي تفسير من تفسيرات هذه الأعمال الإرهابية، وعدم إعطاء أي وزن للاعتراضات الخارجية على الانتهاكات في إطار الحل الأمني، ورفض أي حديث عن حل سياسي أو مصالحة تخرج الوطن من هذه الأزمة. والأهم من ذلك كله هو هذا الإصرار على الربط المباشر بين الإخوان كجماعة إرهابية وبين هذه الأعمال رغم إعلان ما يسمى (تنظيم أجناد مصر) المسئولية عن ذلك.
- ومن ناحية ثالثة، كان من الواضح أن جلعة القاهرة وا إدارتها على قائمة المستهدفين بهذه الحملات، إلا أن الأكثر وضوحًا أنه مع استمرار المشكلات الاجتماعية والاقتصادية (وخاصة تفاقم مشكلة الطاقة والكهرباء، واستمرار الاحتجاجات الفئوية وتصاعد أوجه الغضب الشعبي من البطالة وارتفاع الأسعار)، ومع فشل الحل الأمني في وقف مقاومة الانقلاب وخاصة في الجامعات، ومع الكشف عن الانتهاكات الأمنية في سيناء وفي المعتقلات والمحاكمات، وزيادة الانتقادات والضغوط الدولية بهذا الشأن، ومع بداية الحملة الانتخابية الرئاسية وعدم ظهور الحشد الشعبي الكاسح تأييدًا لترشح السيسي، ومنثفكان لابد من تجديد الدماء في فزاعة الحرب على الإرهاب داخليًا وخارجيًا والأهم إقليميًا وعالميًا أيضًا.

ومن ثم، وفي نفس الوقت الذي توالت خلال شهري مارس وأبريل الاستدعاءات للخارج كما سنرى، وعقب تفجيرات جامعة القاهرة، وفيما يبدو أنه استجابة للحملة الإعلامية الغوغائية التي أعقبتها كتحفيز أكبر للإطار الإقليمي والعالمي باستخدام فزاعة الإرهاب، أصدر مجلس

الوزراء في 9 إبريل 2014قرار[13] ً ا يستكمل قرار مجلس الوزراء السابق في 25 ديسمبر 2013، باعتبار جماعة الإخوان المسلمين المحظورة؛ منظمة إرهابية[14]؛ حيث إن قرار مجلس الوزراء الذي قرأه حسام عيسي في 25 ديسمبر 2014 لم يكن إلا بيانا بحالة (كما وصفه الببلاوي بعد ذلك) ولم يتم نشره في الجريدة الرسمية. ثم جاء قرار مجلس الوزراء في إبريل 2014 لتنفيذ حكم محكمة الأمور المستعجلة بمثابة استكمال لموقف السلطة التنفيذية، بعد حملة إعلامية مكثفة بتقاعس الحكومة في محاربة الإرهاب. **فماذا سيترتب على هذا القرار، أكثر مما يجري من إجراءات قمعية باسم "الحرب على الإخوان كجماعة إرهابية"؟ هل هذه ورقة ضغط جديدة على الإخوان أم هي إعلان لنهاية محاولات الانقلاب - غير المعلنه - للوصول إلي حل سياسي مع التحالف الوطني؟.**

ومن الجدير بالملاحظة أن قرار مجلس الوزراء في 9 إبريل 2014تزامن مع قرار وزارة الخارجية الأمريكية باعتبار جماعة أنصار بيت المقدس جماعة إرهابية، كما تزامن مع الإعداد لزيارة آشتون للقاهرة من ناحية، وعقب المردود السلبي للجهود المصرية تجاه الإقليم وتجاه القوى الكبرى بهذا الصددفما هي حقيقة الدائرة الثانية والثالثة من الثورة المضادة بالنظر أساس ً ا إلى ما يسمى الحرب على الإرهاب"؟

13 قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 579 لسنة 2014 ، على الرابط التالي
https://www.elwatannews.com/news/details/457999

14 قرار مجلس الوزراء باعلان جماعة الاخوان المسلمين كجماعة إرهابية، علي الرابط التالي:
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=25122013&id=b12074f2-98df-423a-a7aa-76dccd032584

ثانيا - الدائرة الإقليمية:

الدبلوماسية المصرية والفشل في تعبئة حرب عربية ضد الإخوان كجماعة إرهابية

عدا غيرها من الدول العربية التي لم تصبها الثورات، فإن مواقف الدول الخليجية بصفة خاصة كانت الأكثر حضوراً في مواجهة هذه الثورات، تأييداً أو تقييداً أو عداءً. وكانت مواقف السعودية والإمارات بصفة خاصة واضحة التحفظ على الثورة المصرية منذ بدايتها في مقابل المساندة العلنية لمبارك وعائلته. وعلى العكس كانت مواقف قطر المؤيدة للأوضاع الجديدة في مصر وازدادات المواقف الخليجية استقطاباً بعد الانتخابات الرئاسية، وبدرجة أكبر بعد الانقلاب على الرئيس محمد مرسي.

وتعددت صور المساندة السعودية والإماراتية لنظام الانقلاب: ففي حين كانت الكويت أكثر تحفظاً، فعلى العكس كانت مواقف قطر، بل تعرضت الأخيرة للاتهام من جانب نظام الانقلاب في مصر بمساندة الإرهاب ضد مصر، كما تعرضت للاتهام من جانب السعودية والإمارات بمساندة الأعمال المهددة للأمن الوطني للدولتين وللنظام الخليجي.

ورغم تعدد صور المساندة السعودية الإماراتية للنظام الانقلابي، ما بين مساعدات مالية واقتصادية ومساندة دبلوماسية، فإن الموقف من الحملة المصرية ضد الإرهاب كان الأكثر دلالة بالنسبة لدوافع السعودية والإمارات؛ سواء الدوافع الداخلية أو الإقليمية أو العالمية وراء مساندة الانقلاب في مصر.

ودون الدخول في تفاصيل الحملة المصرية ضد الإرهاب إقليمياً ودولياً، وهي عديدة وتفصح عنها تصريحات وزير الخارجية المصري والمتحدث باسم وزارة الخارجية وغيرهما من المسؤولين الانقلابيين، إلا أن هذه الحملة الموجهة للخارج قد اتخذت زخماً منذ إعلان مجلس الوزراء اعتبار جماعة الإخوان جماعة إرهابية، كما سبقت الإشارة. هذا في حين توالت الإجراءات القمعية ومصادرة الحريات، باسم هذا الإعلان وما سبقه من حكم محكمة الأمور المستعجلة بشأن نفس الأمر، من قبيل التحفظ على أموال قيادات من جماعة الإخوان، وجمعيات أهلية ومدارس وحل نقابات، ناهيك بالطبع عن استمرار الاعتقالات والمحاكمات الجائرة والمتعسفة وانتهاكات حقوق المعتقلين، نقلت السلطة الانقلابية حملتها إلى الخارج ضمن جهودها

الأخرى لتحسين صورتها ولتعبئة المساندة الخارجية المنقوصة حتى الآن؛ وهي الجهود التي تصل الآن (خلال حملة الانتخابات الرئاسية) إلى درجة متقدمة ومتصاعدة (كما سنرى).

وبهذا الصدد يجدر التوقف عند أمرين أساسين: أولهما -الإطار الإقليمي العام الذي تندرج فيه هذه الحملة ودلالته وامتدادات وارتباطات الجهود الداخلية به من ناحية، والتحالف السعودي المصري الإماراتي ضد الإرهاب إقليميا وعالمي ًا من ناحية أخرى. والأمر الآخر: لماذا الدور السعودي الإماراتي النشط في مساندة الانقلاب وحربه ضد الإرهاب ولدرجة تصل إلى ما يبدو توتر ًا وجفاء في العلاقة مع الحلفاء الغربيين؟

الأمر الأول- الإطار الإقليمي العام الذي يندرج فيه التحالف المصري السعودي الإماراتي ضد ما يسمى الإرهاب:

نإ التطورات في العراق وسوريا واليمن ولبنان وليبيا، وهي التي تشهد تصاعد ًا في المواجهات العسكرية بين الأطراف المعنية، يقترن بصعود التحذير من "الإرهاب". وهو التحذير الصادر من الأنظمة المستبدة التي تقف ضد تطلعات شعوبها مستخدمة فزاعة الإرهاب (المالكي في مواجهة سنة العراق، والأسد في مواجهة المعارضة المسلحة بسوريا) أو من جانب نظم انتقالية تواجه تحديات معارضة مسلحة (اليمن، ليبيا)، (ويمكن أن نضيف أعمال العنف أيضا في جبال تونس الذي قامت به جماعات سلفية ضد الجيش والشرطة التونسية، وكذلك أحداث مالي وحزام البربر جنوب الصحراء الكبري والممتد غرب ًا حتي المحيط الأطلسي)... وتتعدد أعمال العنف المتبادلة في كل حالة، على نحو يصعب حصره هنا بالطبع، كما يصعب مناقشة دوافعه، إلا أنها جميع ًا تخلق حالة إقليمية مفاداها -كما تصوره الأنظمة- ***أن "إرهاب الجماعات الإسلامية المسلحة أو المتشددة أو التكفيرية" يضرب المنطقة برمتها***.

والمهم أن النظم القائمة وحلفاءها من الأوروبيين والأمريكيين يعطون الأولوية للتهديد من جانب هذا الإرهاب، دون أخذ في الاعتبار أسباب تجدد ظهوره في هذه المرحلة وبهذه القوة، في نفس الوقت الذي تواجه فيه الثورات العربية ثورات مضادة قوية من الداخل والخارج تعمل بصور علنية أو خفية، ***ولكن تستند جميعها وتنطلق من تحويل الثورات إلى "إرهاب"***.

فإذا كانت العشائر في الأنبار من أهل السنة تُتهم بالتعاون مع القاعدة ضد الدولة، دون النظر إلي السياسات الحكومية العراقية المتحيزة ضد السنة، وإذا كانت المعارضة السورية المسلحة ضد النظام تُحسب برمتها على الصراع بين فصائل مسلحة تكفيرية أو جهادية دون النظر إلي إرهاب نظم الأسد ابتداء ضد الشعب السوري برمته، وإذا كان التركيز في اليمن أضحى على الصراع مع الحوثيين ومع القاعدة إسقاطاً لأولوية مطالب الثورة التي ضاعت في ثنايا المبادرة الخليجية ... والأهم بالنسبة لمصر أنه إذا كانت "أعمال الإرهاب" التي تقترفها جماعات مسلحة في سيناء ضد مقرات الشرطة والجيش وضد عناصرهما من الضباط والجنود (في سيناء وشرق الدلتا والقاهرة) إذا كانت هذه الإعمال الإرهابية قد رُبطت -عنوة وعن قصد- بالمعارضة ضد الانقلاب والتي يقودها أنصار الشرعية من الإخوان واتجاهات إسلامية أخري، وحتى وصل الأمر إلى إعلان جماعة الإخوان -وليس الجماعات المسلحة في سيناء التي اعترفت بمسئوليتها عن التفجيرات والاغتيالات في سيناء وخارجها- جماعة إرهابية، فإنه يمكن الوصول إلى النتيجة الآتية وهي بيت القصيد:

بعد أن كان وصف "الإرهاب الإسلامي" يطلق على إرهاب الجماعات المسلحة الجهادية أو التكفيرية (دون تطرق إلى تفاصيل خرائط هذه الجماعات وتمايزاتها) وعلى رأسها القاعدة (خارج مصر أو على الأقل في سيناء فقط)، فقد اتسع اليوم النطاق وامتد إلى الحركات والجماعات والأحزاب الإسلامية التي نبذت العنف من عقود، وأعلنت تخليها عنه في مقابل المشاركة على صعيد المعارضة السياسية السلمية في إطار التحول الديمقراطي.

بعبارة أخرى، بات السلطة الانقلابية في مصر تيارًا عامًا على المستوى الإقليمي يلصق الإرهاب بقوى إسلامية سلمية ديمقراطية على نحو يفرض طرح السؤال التالي: **ما مستقبل المشروع الإسلامي برمته في مواجهة الثورات المضادة وتمسك النظم المستبدة بوقف ريح التغيير في المنطقة تحت ذرائع عدة سبق ودرجوا عليها وعلى رأسها "فزاعة الإسلاميين"؟** وهي الفزاعة التي تمتد هذه المرة لتطول من كانوا يسمون بالمعتدلين السلميين (وفق التصنيفات الرائجة).

وفي هذا الإطار، تظل القضية الفلسطينية قريبة من هذه التطورات الإقليمية فلم يعد خافيًا ما أضحت تتعرض له من تصفية، وخاصة مشروع "**الدولة الفلسطينية**"، في ظل تصاعد

الثورات المضادة وعدم تمكن الثورات العربية، وذلك بعد أن حملت هذه الثورات في بدايتها رياح التفاؤل وخاصة تلك القادمة من مصر حينذاك. وهو الأمر الذي أصاب السياسات الإسرائيلية حينها بالارتباك قبل أن تعطي الثورات المضادة الفرصة لإسرائيل من جديد لالتقاط الأنفاس والاستمرار وبدرجة أقوى في مخططات التهويد والحصار والتصفية. ولقد كرس الانقلاب في مصر هذه الفرصة؛ حيث دخلت العلاقات المصرية-الإسرائيلية في ظل مرحلة تحول نوعي وتحالف استراتيجي في مواجهة "الإسلام السياسي" وفي مواجهة حماس.

فلقد أضحى التدهور في العلاقة مع حماس وتصاعد الاتهامات لها بالعمل ضد الأمن القومي المصري، لدرجة استصدار حكم من محكمة الأمور المستعجلة بحظر أنشطة حماس في مصر. وذلك في نفس الوقت الذي يتدعم فيه التنسيق الأمني المصري-الإسرائيلي على الحدود في سيناء لدرجة الحديث عن إمكانية توجيه مصر ضربة لغزة مع استمرار إحكام الحصار عليها باسم محاربة الإرهاب في سيناء.

وفي المقابل كانت المفاوضات الإسرائيلية مع السلطة الفلسطينية برعاية أمريكية تدخل في نفق مظلم يهدد بانهيارها تحت وطأة استمرار التشدد الاسرائيلي حول شروطه؛ وعلى رأسها الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وذلك مع استمرار مخطط تهويد المسجد الأقصى والاستيلاء على السيادة عليه كاملاً [15].

---

15 لمزيد من التفاصيل حول الدبلوماسية والدور الإسرائيليين تجاه الثورة المصرية بخاصة والثورات العربية بعامة راجع المصادر الآتية:
- صالح النعامي، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي: قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها، **أوراق الجزيرة**، (30)، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 11-28.
- صالح النعامي، "ما وراء الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر"، **سياسات عربية**، العدد 4، سبتمبر 2013، ص 41-49.
- د. خيري عمر، "إسرائيل والأزمة في مصر"، دراسات شرق أوسطية، العدد 65، خريف 2013. على الرابط:
http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=429

- بنيديتا بيرتي، "إسرائيل والربيع العربي: المواقف والاستجابات تجاه الشرق الأوسط الجديد"، في: **الحكومات الغربية والإسلام السياسي بعد 2011**، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2013، ص 335- 372.
- أمجد أحمد جبريل، "الدبلوماسية الإسرائيلية بعد الثورة المصرية: دراسة في موقع إسرائيل من التفاعلات الإقليمية والتحالفات الجديدة"، في: مجموعة باحثين، أمتي في العالم، العدد الحادي عشر، **الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، 2012، ص 469- 488.
-نادية سعد الدين، "الأحداث المصرية والكيان الإسرائيلي"، **الجزيرة نت** 2013/8/29 على الرابط:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/767a4f5e-751b-44e1-9110-b0684394a160
- عدنان أبو عامر، "إسرائيل.. الحاضر الغائب في ضربة سوريا"، **الجزيرة نت** 2013/8/31، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/3fcb5c46-c6dc-44c2-9572-0978be6900b1

ومن خضم هذا الإطار الإقليمي الذي أضحى يموج بفزاعات الإرهاب، التي تتبادلها نظم انقلابية ونظم متهاوية ونظم اقتربت ساعتها، على حساب تطلعات الشعوب إلى الحريات والحقوق والعدالة، من خضم هذا الإطار وتوظيفاً له تحركت السلطة الانقلابية نحو جوارها الإقليمي العربي لتحريكه فردياً وجماعياً - لمساندتها في تحركاتها تحت ذريعة مكافحة الإرهاب في مصر، وتوجيه الحركات الاسلامية السلمية المعتدلة ومنعها من العمل تماماً واستئصالها مجتمعياً وليس سياسياً فقط، وخارجيا وليس داخليا فقط.

وكانت السعودية والإمارات بمثابة رأس الحربة، وكانت البداية المنظمة مع مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في 2014/3/10 استعداداً للقمة العربية في الكويت في 26-2014/3/27 وكان هذا التحرك تتويجاً لحملات نخبوية وإعلامية متراكمة ومتوحشة تدفع لعدم الاكتفاء بتجريم الإخوان محلياً بالإرهاب وضرورة أن يمتد ذلك إقليميا وعالمياً.

هل تستطيع السلطة الانقلابية في مصر أن تعبئ حرباً عربية ضد الإرهاب كورقة مساندة للانقلاب ضد معارضيه وحماية له وتمكيناً له؟

سؤال طرح نفسه مرتين: الأولى حين أصدر مجلس الوزراء بيانه باعتبار جماعة الإخوان جماعة إرهابية وأخطرت الحكومة الدول العربية المنضمة لاتفاقية مكافحة الإرهاب العربية 1998 بهذا القرار مطالبة لها بالحذو حذوها، وهو الأمر الذي لم يُثر ردود فعل إيجابية حيث سارعت الدول العربية بالإعلان عن اعتبار هذا أمراً داخليًّا خاصًّا بمصر، وأنها ليست ملزمة به. المرة الثانية - جاءت مع المبادرة المصرية التي تقدم بها الانقلاب لمؤتمر وزراء الخارجية العرب في 10 مارس ومفادها الآتي:

1- تجنب إيواء الإرهابيين أو الداعين للإرهاب.

2- تجنب توفير التمويل للإرهابيين.

3- تعاون الجميع لتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم المطلوبين في قضايا الإرهاب.

4- التزام الجميع بتقديم المساعدات اللازمة للتحقيقات أو إجراءات المحاكمات المتعلقة بالجرائم الإرهابية وهي كلُها التزامات تقضي بها الاتفاقية ويتعين أن تلتزم بها جميع الدول الأطراف، إضافة إلى ذلك، وفى ضوء زيادة وتيرة العمليات الإرهابية مؤخر ًا.

5- الترتيب لعقد اجتماع خاص عاجل لوزراء العدل والداخلية العرب، وذلك فى إطار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، بهدف النظر فى مدى الالتزام بتطبيق الاتفاقية وا ٍجراءاتها التنفيذية، بما فى ذلك الدروس المستفادة منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ .ويقين ً ا، فإن مكافحة الإرهاب لا تقتصر على البعد الأمني فحسب.

6- النظر بجدية في إقرار إستراتيجية عربية موحدة بعناصرها الفكرية والثقافية والإعلامية والتعليمية لمواجهة الإرهاب والفكر المتطرف [16].

إن هذه المبادرة، وما سبقها من خطوات دبلوماسية مصرية تمهيدية، كانت تعني أن القيادة الانقلابية ترى أن الإطار الإقليمي أكثر تكيف ً ا مع الثورة المضادة وأكثر استعداد ً ا للتنسيق معها. فهل تصدق هذه الحسابات؟ وهل كان للتحرك المصري مردود إيجابي إقليمي؟ كيف جاءت الاستجابات العربية للمبادرة المصرية - خاصة خلال القمة العربية في الكويت؟ ولماذا ابتداء كان اتخاذ السعودية والإمارات رأس حربة دون غيرهما؟

وتتطلب الاجابة ابتداء استدعاء ذاكرة النظام الخليجي الفرعي في إطار ذاكرة النظام العربي، حتي يحسن فهم مواقف السعودية من الحرب المصرية على الإرهاب وتوترات علاقاتها مع الولايات المتحدة.

الأمر الثاني- ما الجديد في الدور الإقليمي الخليجي وارتباطاته الخارجية؟

يجدر القول إن النظام العربي (كنسق تفاعلي أو نسق مؤسسي) ليس هو النظام الفرعي الخليجي، إلا أنه يبدو الآن كأن هذا النظام الفرعي هو الذي يقود بتحالف مع الانقلاب في مصر محاولة إعادة تشكيل نمط التحالفات بعد الثورات ويجعل من محورها مواجهة الصعود

16 المبادرة المصرية لمكافحة الارهاب، متاحة على الرابط التالي:
http://www.albawabhnews.com/447701

الإسلامي مع الثورات ومواجهة عمليات التغيير الديمقراطية الحقيقية في الداخل وفي التحالفات الخارجية.

1- فما الجديد في هذا النظام الفرعي ليتحول من رد الفعل للمبادرة ومن الاستجابة إلي التحدي؟ فهل أضحي هذا النظام الفرعي يواجه تهديدات أكثر خطورة (إقليمياً وعالمياً) تدفعه إلي هذا التحرك النشط غير المعهود منه حتي ولو أصاب بالتوتر العلاقات مع حليفه الاستراتيجي الأول: الولايات المتحدة الامريكية؟. حيث أنه خلال المراحل السابقة من تحولات هيكل النظام العربي وأنماط توازناته وتحالفاته (منذ 1945 وحتي الآن) كان هذا النظام الفرعي (خاصة منذ تشكله مؤسسياً في بداية الثمانينات) يتحرك كرد فعل ومفعول به ويتجاوز سريعاً مشاكل علاقته مع الأمريكيين، بل أن تمايزه كنظام فرعي عربي، كان من أهم علامات تفكك النظام العربي منذ منتصف السبعينات تحت وطأة التدخلات الخارجية[17]؛ بحيث أضحت قضية "أمن الخليج" على قمة أولويات "النظام العربي" التي تفرض عليه منذ الحرب العراقية-الإيرانية، تحديات خطيرة وخاصة علي صعيد العلاقات الغربية الامريكية وفي إطار تطور الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة[18].

فلقد تداعي النظام الإقليمي العربي بين عدة نظم فرعية إقليمية، تحت سياسات شد الأطراف التي تمارسها التدخلات الخارجية واتباعها من القوى الطاردة المركزية في داخل أوطاننا العربية، واستمرت تلك العملية واستغرقت عدة عقود.

قد بدأت عملية التداعي منذ تكوين نواة هذا النظام المؤسسية (جامعة الدول العربية)، ومع تشكل ملامح هذا النظام الذي تكون من الدول العربية حديثة الاستقلال، في أطر من الدول القومية الحديثة أو الملكيات التقليدية. وكان أمن الخليج حالة كاشفة من تحديات أو دوافع الانتقال من المفعول به إلى الفعل.

فمنذ نهاية الأربعينات وتحديات ومعوقات بناء وتدعيم وتفعيل نظام إقليمي تطل برأسها، وتتوالى في أردية متنوعة وفي ظل بيئة عالمية متغيرة: من تصفية ميراث الاستعمار التقليدي

17 جميل مطر، دعلى الدين هلال، **" النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية"**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1979).

18 د.نادية محمود مصطفى، **أوربا الغربية وأمن الخليج (1980-1987)**، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 28، أبريل 1989.

حتى منتصف الخمسينات وتأرجح دول المنطقة بين الملكيات التقليدية والنظم الحديثة وعلو صوت التوجهات القومية العربية على نظائرها الإسلامية وظهور التحدي الاسرائيلي بعد هزيمة 48، إلى تأسيس مرحلة الحرب الباردة العالمية وانتقالها إلى حرب باردة في النظام العربي بين نظم أسمت نفسها "تقدمية ثورية" عقب موجات من الانقلابات العسكرية (في العراق وسوريا ومصر وليبيا والجزائر والسودان واليمن)، واستجلبت مساندة المعسكر الشرقي والتحالف معه، وبين نظم ملكية سمتها الأولى بالتقليدية الرجعية العميلة و التي اعتمدت على التحالف العضوي مع المعسكر الغربي سياسي ًا واقتصادي ًا ثم عسكري ًا، والتي ظلت ترفع الإسلامية توجه ًا في مقابل "القومية العلمانية".

وكانت حرب 1967 ثم حرب 1973 من عوامل تفكيك هذا الاستقطاب الأيديولوجي وتراجع الحرب الباردة العربية بالتدريج، حيث تنامت بين المعسكرين علاقات ومصالح تجاوزت هذا الاستقطاب وكانت بمثابة التمهيد أو كانت مؤشر ًا من مؤشرات إعادة تشكيل التوازنات العالمية حول المنطقة برمتها، حيث تراجع الدور السوفيتي بالتدريج أمام زحف الدور الأمريكي والنموذج الاقتصادي والسياسي والثقافي الغربي، وكانت تحولات السياسة الخارجية المصرية مع السادات مدخلا ً هام ًا في هذا التطور بالتنسيق مع السعودية رغم توتر العلاقات مع الولايات المتحدة عقب الخطر التداولي[19].

ومن ثم بدأت المرحلة الثالثة من تطور النظام العربي؛ حيث شهد تدعيم أركان المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة، وعبر ما يزيد عن ثلاثة عقود ابتداء مع اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية 1979 وتداعياتها على توازنات المنطقة وأنماط تحالفاتها الإقليمية، فضلا ً عن انتشار القوة منذ الطفرة البترولية وعدم تمركز عناصرها في "الدولة القائد": مصر، ومن ثم تبلور محور الاعتدال الذي انجذبت فيه مصر (مبارك) إلى أعداء الأمس(الملكيات التقليدية)، خلال مرحلة الفورة القومية في الخمسينات وحتي منتصف السبعينات.

وعبر ثلاثة عقود (تصفية الحرب الباردة "81-91" ثم ما بعد الحرب الباردة "91-2001" ثم ما بعد الحادي عشر من ستمبر) تدعمت بتراكم مستمر وخطير: أبعاد أزمة النظام الإقليمي

19 د.نادية محمود مصطفى، **سياسة تعبئة الموارد: السياسة الخارجية في عهد أنور السادات**، (في): د.علي الدين هلال (محرر): دراسات في السياسة الخارجية المصرية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1987م.

العربي (الوحدة – الاستقلال- الفاعلية) وفي قلب هذه الأزمة كانت محاولات تصفية المقاومة الفلسطينية وا إضعافها؛ باستيعابها وتفكيك أركانها وتجزئتها تحت وطأة دعوات التسوية السلمية. فلقد تدعمت التدخلات الخارجية بأوراق وآليات عدة في صميم العلاقات العربية-العربية، وأنماط التنمية العربية، وأنماط التحالفات الخارجية[20].

وأخير ً ا، تأتي المرحلة الرابعة: مرحلة الثورات العربية منذ 2011 حاملة اختبارات عديدة، كما سنرى لاحقً ا. إلا أن المسار السابق عرضه للتطورات الإقليمية يوضح كيف أن رد الفعل هو سمت المسلك الخليجي، وأن المشاكل مع الولايات المتحدة لم تكن غائبة وأن "أمن الخليج" قضية متغيرة.

2- وعودة إلى مناط هذا التحليل ومحوره الأساسي ألا وهو التغييرات في الأمن الخليجي وارتباطاته الخارجية، وكيف أنه عبر المراحل الكبرى ما قبل 2011 لتطور النظام العربي كان مفعولاً به إلى درجة كبيرة. ولكنه أضحى ومعه الحليف الأمريكي -وخاصة بعد الحظر البترولي 1973 عاملاً مؤثر ً ا بإمكانيات المال والنفط بالدرجة الأولى. ولقد شهد التحالف الأمريكي الخليجي موجات من شد وجذب وتوتر وانفراج عبر العقود الثلاثة ما قبل الثورات العربية، تراوحت خلالها صعود ً ا وهبوطًا أولوية أمن الخليج لدى الغرب مقارنة بأولويات أخري في المنطقة ومنها الصراع العربي-الإسرائيلي. وخلال هذه الموجات تعرض أمن الخليج لتحديات مباشرة منها:الثورة الإيرانية، والحرب العراقية الإيرانية، احتلال العراق للكويت وضرب العراق وحصارها (91-2000) ثم احتلال العراق (2003).

وكذلك مثلت الاستراتيجية الأمريكية العالمية ضد الإرهاب منذ 2001 تحديات خطيرة أفرزت أبعاد ً ا ثقافية عدة في سياسات الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السعودية، وعلى

---

20 - د.نادية محمود مصطفى، **القوتان الأعظم والعالم الثالث: من الحرب الباردة الجديدة إلى نهايتها**، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 36، أبريل 1991.

- د.نادية محمود مصطفى، **المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد**. القسم الأول، (في): تقرير الأمة في عام (1992) 1412هـ، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، 1993.

- د. نادية محمود مصطفى: **أولى حروب القرن الواحد والعشرين:رؤية أولية، مجلة السياسة الدولية**، 2003.

نحو أصاب العلاقات السعودية الغربية بتوترات شديدة. واجتهدت السعودية لاستيعاب وتجاوز التدخلات والضغوط على نموذجها التقليدي وعلى ركائز أمن نظامها ودورها الخليجي[21].

وكان الفعل الخليجي وخاصة السعودي في كل مرحلة من هذه المراحل للشد والجذب، لا يتم بمعزل عن الولايات المتحدة أو الغرب، سواء اقتصادياً أو سياسياً أو أمنياً، وكان أمن الخليج بمثابة العامل التابع لتغيرات تقع في نظم فرعية عربية أخرى أو في البيئة الإقليمية العالمية، فلم يكن عاملاً مستقلاً بالدرجة الأولى. ومن ثم كان يقوم برد الفعل وليس المبادرة، وفي أطر التنسيق مع الغرب، وبقدرة فائقة على تجاوز مشاكل العلاقات الأمريكية-الخليجية (الحظر البترولي، استراتيجية الاحتواء المزدوج "81-88" ، أحداث 11 سبتمبر 2001، احتلال العراق...).

ومع توطد هذه الملامح كجزء من ملامح أزمة النظام الإقليمي العربي (ما بعد تداعيات التسويات السلمية مع إسرائيل وما بعد الحرب الباردة، وفي إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، والاستراتيجية الأمريكية للحرب علي الإرهاب)، وضحت عواقب سياسات شد الأطراف على الأمن العربي وامن الخليج. وتمثلت في أن أمن الخليج يبدو كأنه عامل مستقل وينحو مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية لفرض متطلبات حمايته على بقية أعضاء النظام الاقليمي أو الانفصال عنه إن لم يمكن قيادته. فلم يؤد تآكل عناصر قوة مصر ودورها الإقليمي واستقلاليتها وفعاليتها إلى انكماش وانكفاء مصر داخلياً فقط، ولكن أدى لإعطاء الفرصة للغير ليس للمشاركة في قيادة النظام ولكن للانفراد بتوجيه مساره وخاصة وقد تزايدت التحديات لنظام الأمن الخليجي ليس من بيئته الإقليمية أو العالمية فقط، ولكن من كافة أرجاء ما تبقى من النظام العربي. وهنا كالحال والمآل مع اندلاع الثورات العربية التي مثلت تحدياً نوعيًّا جديداً لأمن نظم الخليج والتدخلات الخارجية في الأمن الخليجي.

3- فلقد جاءت الثورات العربية في وقت لم تعد فيه المملكات الخليجية أو إطار تعاونها البيني مثلما كان عليه الحال خلال موجة الفورة القومية العربية، في الخمسينات والستينات. وبقدر ما مثلت هذه الموجه تهديداً حينذاك لأساس وجود هذه الممالك التقليدية وركائز شرعيتها (قبل أن

21 عصام عبد الشافي، **السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة في تأثير البعد الديني** (2000-2005)، (رسالة دكتوراه)(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009)

تحوز ركيزة الشرعية المالية النفطية بوفرة)، وبقدر ما كانت حالة الحرب الباردة فرصة استفادت منها دول الخليج لتعبئة مساندة غربية خارجية، فإن التغييرات الداخلية والخارجية خلال الربع الأخير من القرن العشرين جرى اختبار آثارها مع الثورات العربية؛ حيث أضحى للدور الخليجي -وخاصة السعودي والقطري- ساحات نشطة وفاعلة سواء على نحو مستقل أو تحت غطاء أمريكي. ولم تكن هذه الأدوار متوحدة أو تنسيقية بقدر ما كانت تنافسية صراعية ولا يمكن وصفها بأنها نوع من توزيع أدوار خليجي.

ولم يكن التحرك السعودي السريع، وفي إطار مجلس التعاون الخليجي -من خلال قوات درع الجزيرة- لإنقاذ النظام البحريني، أو التدخل المالي والسياسي في الثورة اليمنية لاحتوائها، أو مساندة الثورة السورية بكل السبل سعيًا لإسقاط النظام البعثي العلوي وعقابه أكثر من السعي لإنجاح ثورة ديمقراطية، أو مساندة الخليج لمبارك والضغط على الثورة المصرية لعدم محاكمته وذلك بالامتناع عن تقديم مساعدات لمصر خلال المرحلة الانتقالية... لم يكن ذلك كله –وغيره بالطبع- إلا تأكيدًا على أن ***السعودية*** بصفة خاصة ودول مجلس التعاون الخليجي بدرجات مختلفة، باستثناء قطر، ***ليست من أصدقاء "الثورات"، ولكن في قلب الثورات المضادة***. ولسان الحال يقول: إن التهديدات الناجمة عن الثورات على النظم الخليجية (الوراثية وذات المشروعية الإسلامية) لا يمكن تحملها أو الانتظار أن يتحرك الغير -من خارج المنطقة- لمواجهتها[22]. وهنا يقفز مغزى ***"الحرب على الإرهاب إقليميًا"***.

4- إن اللعب السعودي والإماراتي بورقة "الحرب على الإرهاب" جيوًا وإقليميًّا؛ تضامنًا مع السلطة الانقلابية في مصر، وإن كان له دوافعه الداخلية والخارجية إلا أنه لم يكن اختيارًا دراسوفاعلاً، وهو سيمثل قيدًا بل هو يجسد التأزم الخليجي والإقليمي العربي بصفة عامة، بقدر ما كان الخيار الأمني للانقلاب في داخل مصر مصدر تأزم وضغط أكثر منه وسيلة تمكن أو فعالية للانقلاب في الداخل.

22 أمجد أحمد جبريل، "السعودية والخليج: نحو تحالفات وأدوات جديدة في إدارة المنطقة"، في: مجموعة باحثين، **أمتي في العالم، العدد الحادي عشر، الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، 2012، ص 415- 436

فمن ناحية: مثل الصعود الإسلامي الإخواني في مصر وفي المنطقة العربية مع الثورات تهديداً حقيقياً للنظام السعودي الذي يبني شرعيته ومشروعيته على نموذج إسلامي مختلف. وطالما أثار هذا النموذج وتعاون هجوم ما يسمي النظم التقدمية (الناصرية والبعثية العلمانية)، إلا أن هذا النموذج عاد مع مصر السادات ومبارك في إطار الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة منذ منتصف السبعينات. وتعرض هذا النموذج للاهتزاز بشدة منذ أحداث سبتمبر 2001 و ما تلاها من الضغوط الامريكية والغربية على هذا النظام السعودي ونظائره. إلا أن رد فعل هذا النظام تجاه الاستراتيجية الأمريكية ضد الإرهاب لم يكن بقدر مبادرته تجاه ما أعلنه انقلاب مصر من حرب على الإرهاب. فقد أراد النظام السعودي أن يستوعب ويتجاوز –بهدوء وتدرجية- الضغوط الأمريكية باسم محاربة جذور الإرهاب في العالم الإسلامي وفي الخليج، ومن ثم لم يحظ تأزم العلاقات الأمريكية السعودية -في ظل إداراتي بوش- بنفس التركيز والاهتمام الذي حظي به تأزم العلاقات السعودية الأمريكية منذ اندلاع الثورات العربية وخاصة بعد الانقلاب في مصر في 3 يوليو 2013[23].

فلقد انخرطت السعودية والإمارات بوضوح وقوة في الاستجابة لدعوة الانقلاب بالحرب على الإرهاب، ومن هنا كان مغزى المرسوم الملكي السعودي الصادر في 1435/4/3هـ والذي أعقبه بيان وزارة الداخلية بالمحظورات الأمنية والفكرية على المواطن والمقيم[24]. فلقد وضع الأخير جماعة الإخوان المسلمين ضمن الأحزاب والجماعات والتيارات التي تشملها نواهي ومحظورات المرسوم الملكي والبيان الوزاري. وفي حين حدد البيان أكثر من تنظيم للقاعدة؛ سواء في جزيرة

23مروان قبلان، العلاقات السعودية –الأمريكية: انفراط عقد التحالف، أم إعادة تعريفه؟ ، الدراسة منشورة علي الموقع التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/f927900e-3320-459e-ad00-9738a20ba306

24 - المرسوم الملكي الصادر في 1435/4/3 ، متاح على الرابط التالي :
http://sabq.org/EmQfde

- بيان وزارة الداخلية السعودية بالمحظورات على المواطن والمقيم ، متاحة علي الرابط التالي
http://www.moi.gov.sa/wps/portal/!ut/p/b1/jZDLDoIwEEW_xS_owJRSl6SxD0ACElC6MSyMwfBIjPH7BeKWx-wmOSdz5xJLKscD5iLjvkNuxPb1t3nWn2bo63baLburpMxRaXRAmhOYzIQhqhJFzEagGgFYmABm3xOpMPyMjkoLH1zp01CwiENE__4SQHHffaECTf0YgMfKAxPo4nLMEChY6a8E3PDz-k2uxK6-OX0xA2sxZ2Ctx60mEz10D9LZVkrJc_Oihx-dSg3F/dl4/d5/L0lDU0lKSWdrbUEhIS9JRFJBQUlpQ2dBek15cXchLzRKQ2lEb01OdEJqdEJlZmxDRUEhL1o3X0IwMEU5QjFBME8wMDgwSUhKNUdCTzUwMEk3LzA!/?WCM_PORTLET=PC_Z7_B00E9B1A0O0080IHJ5GBO500I7000000_WCM&WCM_GLOBAL_CONTEXT=/wps/wcm/connect/moi+diwan/moi+home+content+ar/home/news/news+archive/moi_news_08-03-2014a_ar

العرب أو اليمن أو العراق كما حدد حزب الله في داخل المملكة وأشار إلى جماعة الحوثي وجبهة النصرة، فإن البيان اقتصر على ذكر جماعة الإخوان المسلمين دون تحديد آخر. إلا أن الجمع بين جماعة الإخوان وهذه التنظيمات التي تنتهج العنف المسلح وتعترف به (أيًّا كانت مبرراتها) يمثل نقلة نوعية في موقف السعودية من الحرب على الإرهاب منذ 2001. وجوهر هذا الموقف هو الدفاع عن الداخل الخليجي بالاساس ضد إرهاصات الثورات بقيادة إسلامية. وكان هذا الموقف السعودي الاماراتي من الانقلاب المصري ومن حربه على المعارضة ضده تحت ذريعة الحرب على الإرهاب قد وضع الخليج ضمن ما يبدو أنه أزمة خليجية هي الأولى من نوعها؛ حيث انضمت السعودية والإمارات والبحرين و إلى حد ما الكويت - إلى الهجوم المصري على قطر. فجاء قرار سحب الدول الثلاث الأولى لسفرائها من قطر في ظل حملة اتهامات حادة لتدخل قطر ضد الأمن الوطني لشركائها في مجلس التعاون الخليجي.

ومن ناحية أخري فإن هذا الموقف الخليجي (السعودي - الإماراتي) من حرب الانقلاب في مصر ضد الإرهاب أثار أيضا (إلى جانب أمور أخرى تتصل بإيران وسوريا) ما يبدو أنه مواجهة مع الولايات المتحدة. وارتبط ذلك بحسابات ما بعد البترول الخليجي من ناحية وبأولويات السياسة الأمريكية العالمية؛ ومن ثم التغير في درجة وطبيعية انخراطها في المنطقة وتجاه أمن الخليج من ناحية أخرى؛ ومن ثم أضحى تأزم التحالف الاستراتيجي الأمريكي السعودي محلاً للتكهنات حول مآله ومستقبله وخاصة مع زيارة أوباما للسعودية في نهاية مارس 2014.

بعبارة أخرى إذا كانت الحرب على الإرهاب لم تكن أمراً جيداً على المنطقة منذ 2001 وكان لكل من مصر والسعودية دور فيها بقيادة أمريكية، إلا أن الجديد الآن هو المنحي الإقليمي الأساسي وبقيادة مصرية-سعودية-إماراتية، رغم فشل المنحى العالمي لهذه الحرب في تحقيق أهدافه حتى الآن.

واقترن التنسيق المصري الخليجي -بشأن الإرهاب- وفي مواجهة الإخوان المسلمين بصفة خاصة بمنافع متبادلة:

فمن ناحية أولى، تأتي المعونات السريعة ثم الوعود الاقتصادية والمالية الخليجية لمصر في حال تحقق الأمن والاستقرار.

ومن ناحية أخرى: يأتي التعاون المصري العسكري مع الإمارات، وخاصة بعد زيارة المشير السيسي للإمارات في فبراير 2014 بمناسبة مناورات مشتركة بين البلدين ثم إعلان السيسي عن تكوين قوة التدخل السريع لمكافحة الإرهاب ذات الأدوار الداخلية والخارجية أيضاً. وهو الأمر الذي طرح السؤال حول آفاق الدور المصري في أمن الخليج العسكري. في وقت تبدي السعودية والإمارات عدم رضائها عن التطمينات الأمريكية بشأن أمن الخليج بعد أزمة التقارب الأمريكي الإيراني.

ويمكن القول، وبعد نتائج القمة العربية في الكويت في آخر مارس 2014، إن الاستراتيجية الإقليمية بقيادة مصرية-سعودية-إماراتية ضد الإرهاب لم تحقق الزخم المرجو منها. وتتعدد المؤشرات والأسباب:

1-لم تكن المبادرة المصرية المطروحة في القمة محل اتفاق أو قبول، بل لقيت معارضة ورفضا. والجدير بالذكر أن المواقف العربية في قمة الكويت تجاه الإرهاب لم تختلف رسمياً عن نظائرها في قمتي الدوحة وبغداد[25] السابقتين. فبرغم الاهتمام بهذه القضية

25 انظر موضع قضية الإرهاب في
- إعلان قمة بغداد مارس 2012 ص2،6 ، على الرابط التالي:
http://www.lasportal.org/wps/portal/las_ar/inner/!ut/p/c5/vZLNboJAFIWfhQcwMwP4w5I6qEABYUYG2BCklPInRESEpy8mTbqybhrv2dzk3HO_zQEBmHSKrIkaXbL6FJXAA8EixJLtuKIjQEitBVT5HXZMZAqrt8Xk-499DT1JM-BjQKLztAR_nd4f3X34YGQIfBAsf_NbWxehapO5qZE9krcQUOBBMST50KhjMTo57G9mAUdjVHsDKwOIhxuBFU8UHlGIRRSKIzk0OqU-QisJuRtbkfd0CMuWe8LiX8gSXshC_8rSQJCW9XGqGNP86oZbtccyCxt_7_G5cVQaV_a7y7qDTseKbWGpBannJGxEWgpJkdA8k1zT0NZ6zvjzZZN8tZvoLf5cI1iPbTdibhFGtjUYSco2Vlx1MxUvdmKS0sEz62BU-Y_khL2crWgTB6fzkuq-N3qIIMlhNxPfHSEPm57jgLmrqwQ01eGaOSv0IyGVOe4bQJidpg!!/dl3/d3/L2dBISEvZ0FBIS9nQSEh/?pcid=d35f6200425e46dc8ee9fe7cf4bbec57&year=%2fLAS%2flas%2flas_ar%2flasarabic_Summits%2f_HIDE_arab_summits%2f_HIDE_2012

- إعلان قمة الدوحة ص12-13، على الرابط التالي:
http://www.lasportal.org/wps/portal/las_ar/inner/!ut/p/c5/vZJLb4JAFIV_Cz_AzAwgwpLyUKCAMCOvDUFKKW8iosKvLyZNurJuGu_Z3OTcc7_NARFY1CaXIk_ORdcmNQhAxMWy4Lge6zIQEpuDGr2TXQtZDP_GLX742NfRk7QPQgng5LQs0V-n90d3Hz4YEYIQRJvf_NYxWKg5eG3peI_ELQQEBJCNcTn12IzNbgmvN6uCszIrV1NWJkIONwwbGis0IsqACGRnfOgNQkKEeAF5qqOIezLF9UA9YdEvZDEvZKF_ZekgyuvuuFTM18PmJg_aVRb9uA_3AV2aR6X3xHA8SyN0R7_aVrZW4W6N454INZNVGSkLwbNMXTJKnz6d1exrUJO39FOqZSN1vMT3qjhx7MnMcl-102ZcaTK3Y7OcTIHVRbNGf2StHJQ-T_o0ak8bYoTBHNSMIMbjin13mTLurxQFrF3XZKBvDpfC5dGPmFykqG8Dc4d9/dl3/d3/L2dBISEvZ0FBIS9nQSEh/?pcid=d35f6200425e46dc8ee9fe7cf4bbec57&year=%2fLAS%2flas%2flas_ar%2flasarabic_Summits%2f_HIDE_arab_summits%2f_HIDE_2013

فـي إطـار تنـامي الفزاعـات مـن الإسـلاميين علـى صـعيد العـالم العربـي[26]، فيبـدو أن المتحقق-ولـو علنـاً - أقل ممـا يتحقق علـى مستوى التنسيق الثنـائي مـع الاسـتراتيجية الأمريكية ضد الإرهاب. ***ومن ثم يمكن القول إن فرص تحريك النظام العربي تجاه هذه القضية وحولها غير قائمة كما تأمل الدبلوماسية المصرية.***

2- تناقض المواقف المصرية ذاتها بين رفض تمثيل المعارضة السورية لسوريا في القمة العربية وبين عدم دعوة سوريا -وكذلك إيران وقطر وتركيا- إلى المؤتمر السنوي الذي يعقده المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في مصر برئاسة وزير الأوقاف، في انعقاده الأول منذ ثورة 25 يناير 2011 تحت عنوان (التكفير والفتوي بدون علم وآثارهما على المصلحة الوطنية والعلاقات الدولية).

3- الظهير الديني للانقلاب في مصر –وخاصة مؤسسة الأزهر والكنيسة الأرثوذكسية- ما الذي يجمع بينهم ضد الإرهاب؟ وما الذي يجمع بينهم وبين المؤسسة الدينية في السعودية؟ هل يمكن أن يصمد ذلك التحالف في مواجهة الإخوان؟ وإلى متى سيظل الظهير الديني للانقلاب في مصر قادراً على ادعاء عدم القيام بدور سياسي: محليا أو إقليميا، والمؤشرات تتواتر على عكس ذلك؟ ومن أخطرها تصريحات البابا تواضروس لقناة كويتية في 22 مارس 2014 عن "الشتاء العربي" وعن أن حقوق الإنسان لا موضع لها عند مواجهة الإرهاب، ناهيك عن مقابلته محمد دحلان خلال زيارة الأخير مصر، والتي صرح خلالها ما أثار الجدل حول دوره المساند للانقلاب بالتنسيق مع إسرائيل ضد حماس بل وضد أبو مازن ذاته. وكذلك ترددت الأقاويل عن ترتيب زيارة للبابا إلى روسيا (باعتبارها المعادي الصريح للإسلام السياسي)، ومراجعة سياسة الكاتدرائية الأرثوذوكسية تجاه منع زيارة الأقباط إلى القدس، وذلك عقب سفر أربعة أفواج من أقباط مصر إلى إسرائيل للاحتفال في القدس وكنيسة القيامة بعيد القيامة.

4- لم يتم تفعيل المرسوم الملكي السعودي، ولم يتم تصعيد الموقف ضد قطر، بل حاولت الكويت أن تقوم بدور تصالح على صعيد مجلس التعاون الخليجي والقمة ذاتها. فلماذا جاء المرسوم الملكي وما علاقته بأجنحة الأسرة السعودية المتصارعة على ما بعد "الملك عبد الله"؟ وأيضا الموقف المصري الرسمي من تجريم الجماعة بالإرهاب؟ لماذا

---

26 انظر على سبيل المثال:
- عبد الحميد صيام: النظام العربي بين الترهيب والإرهاب ، **القدس العربي**، 7 فبراير 2014.
- د.سعيد الشهابي: تهمة الإرهاب الزائفة سلاح ضد الثورة. **القدس العربي** ، 19 مارس 2014.

لم يكن حاسماً أو واضحاً منذ البداية، مما أثار جدل حول دوافعه وكيفية تنفيذه بل وطبيعتة الإلزامية؟

5- تعرضت السعودية -عشية سحب السفراء الثلاثة من قطر وبعد المرسوم الملكي السعودي- للاتهام من جانب نوري المالكي بمساندة الإرهاب في الأنبار وفي سوريا فعن أي إرهاب يتحدثون (الأمر الذي تكرر من بعد وبصورة أكثر وضوحا وتحديا)؟

6- هل من مصلحة السعودية (والإمارات) الآن الاندفاع في معاداة الإخوان، والدخول في حرب مفتوحة معهم إقليمياً وعالمياً؟ من الذي يمثل سنداً للمواقف السعودية ضد الحوثيين في اليمن؟ وضد المالكي في العراق؟ وضد بشار الأسد في سوريا؟ أليس من بين هؤلاء المساندين من هم من الإخوان أو المناصرين لهم؟ وماذا عن الوضع في الأردن وفي المغرب (حلفاء السعودية والمراقبين في مجلس التعاون الخليجي)؟ هل يقبلون بحرب مفتوحة مع الإخوان على أرضهم؟ والأهم: ماذا عن إخوان الكويت في مواجهة شيعة الكويت؟

إذاً: ألا يمكن القول إن المواجهة السعودية مع الإخوان غير نهائية وغير حاسمة؟ وأن الإخوان يمثلون -سواء في حالة قوة أو في حالة ضعف- ظهيراً ممكناً للمواقف السعودية في مساحات عدة مفتوحة؟!

7- الاستجابة العالمية لدعوة مصر اعتبار الإخوان جماعة إرهابية، تبدو منعدمة حتى الآن (كما سنرى) وإن أكدت القوى الغربية تضامنها في الحرب ضد الإرهاب. فعن أي إرهاب يتحدثون اتفاقاً أو اختلافاً؟.

8- الجوار الإقليمي الإسلامي: (إيران وتركيا) لا يمثلان سنداً للاستراتيجية المصرية- السعودية المبتغاة ضد الإرهاب. بل إن مواقف الركنين -ولأسباب مختلفة- تبدو مناهضة لمواقف ودوافع وأهداف مصر والسعودية، بل تظهر ما فيهما من تناقض تجاه الحرب على الإرهاب. فإيران هي الحليف الأساسي لحزب الله الذي اعتبرت السعودية وجوده على أراضيها إرهاباً، وهو الذي يمثل السند الأساسي لنظام بشار الأسد في مواجهة المعارضة المسلحة التي تساندها السعودية، في حين أن الفصائل الأخرى (داعش، وجبهة النصرة) التي تعتبرها السعودية إرهابا أيضاً هي المناوئ الأساسي لحزب الله في سوريا في نفس الوقت، فإن مصر الانقلاب لا تتخذ موقفاً معارضاً واضحاً من نظام بشار الأسد، وتتحسس -ولكن بصعوبة- بناء مواقف جديدة تجاه إيران، رغم كل ما يثيره التقارب الإيراني الأمريكي من مشكلات في العلاقات الأمريكية السعودية والإسرائيلية الأمريكية، ومن ثم في العلاقات الأمريكية المصرية.

وفي المقابل، فإن إيران، تبدو الآن، مثلها كمثل السعودية تحصد ثمار سياساتها المعادية للثورات وثمار اللعب بالورقة الطائفية في هذه السياسات، حيث بدت سافرة الآن هذه الورقة الطائفية في السياسة الإيرانية، كما خرج إلى النور أيضاً التحالف الخفي مع الولايات المتحدة منذ الغزو الأمريكي للعراق.

وأخيراً، فإن سياسات الرئيس الإيراني روحاني التصالحية تمتد إلى تركيا الآن، في حين أن تركيا وقطر اللتين يساندان المعارضة للانقلاب في مصر (مع العلم أنهما يساندان مواقف السعودية في أزمات أخرى، وخاصةً سوريا واليمن) تمثلان تحدياً للاستراتيجية السعودية–المصرية للمواجهة مع الإخوان باسم الحرب على الإرهاب. وهو الأمر الذي عرض الدولتين لضغوط شديدة داخلية وإقليمية، بل وربما تدخلات خارجية كما يتجلى في الحالة التركية بصفة خاصة منذ مظاهرات تقسيم في مايو 2013، وعلى نحو أوصل بعض الأمنيات إلى حد توقع إسقاط أردوغان بالمظاهرات وبالتسريبات وبالاتهامات بالفساد. إلا أن اكتساح حزب العدالة والتنمية التركي للانتخابات المحلية في نهاية مارس 2014 قد أصاب الحسابات المصرية السعودية بالارتباك. وخاصة مع اتجاه الرئيس روحاني للترحيب بهذا الفوز والتأكيد على أهمية العلاقات التركية الإيرانية. وفي نفس الوقت الذي كان أوباما ينهي فيه زياراته للسعودية في 28 مارس 2014 كان عبد الله جول الرئيس التركي يستعد لزيارة الكويت في 2 أبريل 2014 وسط ترحيب كبير من القيادة الكويتية، تلك التي حافظت على مسافة واضحة بين مواقفها من الإخوان ومن الحرب على الإرهاب وبين مواقف مصر والسعودية والإمارات. بل وتلعب الكويت دور المصالحة الخليجية مع قطر، ولم تقبل –وسلطنة عمان كذلك- سحب سفيرها من دولة قطر.

9- إن الأوضاع الداخلية في السعودية، والاستعداد لما بعد الملك عبد الله، وما تكشف عنه من تضارب الأذرع والتوجهات في الأسرة السعودية في ظل ما يموج به المجتمع والدولة هناك من تحولات، وكذلك فإن عدم نجاح الحل الأمني الانقلابي في مصر في التمكين للانقلاب رغم كل ما تدعيه السلطة الانقلابية من تقدم في تطبيق خارطة الطريق، إن كل هذه الأوضاع الداخلية لدى الحليفين الإقليميين ضد الإخوان تحت ذريعة الحرب على الإرهاب لتمثل عائقاً أساسياً أمام تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية الانقلابية على الثورات في المنطقة (تحويلها إلى حرب ضد الإرهاب)، إنها تحمل في ذاتها خطراً على تماسك مشروع كل من الجانبين، وتمثل استنزافاً بدون نهاية لقدراتهما المادية والبشرية، ولنستدعي مثالاً على ذلك تداعيات الحرب الأمريكية على الإرهاب (في ذراعها العسكري) وأثرها سلباً على الاقتصاد الأمريكي والعالمي. الأمر الذي يمثل أحد

أهم دوافع إعادة الحسابات الأمريكية للتورط في المنطقة مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

وهنا تقفز الدائرة الدولية الخارجية، بأربعة أركان أساسية إلو لايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، روسيا، وا إسرائيل، وتداعيات مواقفهم من الحرب المصرية على الإرهاب.

ثالثا- القوى الخارجية والانقلاب على الثورة والحرب على الإرهاب

تعددت دوافع السيسي والقيادة العسكرية منذ إعلان البلاد في حالة حرب مع الإرهاب في7/24. واقترن مسار الأحداث منذ ذلك التاريخ وحتى الآن بسؤالين:

- من ناحية أولى: هل تغيرت عقيدة القوات المسلحة(ن العدو: إسرائيل أم الإسلاميون؟) وهل كشفت عن المشروع الذي تؤيده المؤسسة العسكرية (المشروع الحداثي العلماني)؟
- ومن ناحية أخرى: ما العلاقة بين الحرب الأمريكية على الإرهاب والحرب الإسرائيلية على الإرهاب، ونظيرتهما الانقلابية في مصر اليوم؟

ولا ينفصل هذان التساؤلان عن بعضهما وعن جوهر التوجه الانقلابي الخارجي وغايته (تعبئة المساندة الخارجية للانقلاب والاعتراف به)، وعن موقف القوى الخارجية منه مقارنة بمواقفها من الديمقراطية بصفة عامة والتعددية التي تشمل الإسلاميين.

وبغض النظر الآن عن تضاريس المواقف الأوربية والأمريكية التي تبدو في نظر البعض معارضة للانقلاب، في حين أنها في الحقيقة هي غيررافضة للانقلاب وا ٍن لم تعلن مساندته بدون شروط، (ومن أهم مناطق الاتفاق الأوروبي الأمريكي المعلن مع السلطة الانقلابية هو محاربة الإرهاب) ***ولكن من هم الإرهابيون المعنيون؟ وماذا عن الحلفاء الإقليميين للانقلاب السعودية وا ٍسرائيل وتقاطع مواقفهم مع القوى الكبرى بهذا الصدد؟***

1- في نطاق الاستراتيجية الأمريكية للحرب على الإرهاب، برز ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير منذ 2004 وهو مشروع متعدد الأبعاد، يستهدف –من بين المعلن من أهدافه- الضغط على نظم المنطقة من أجل إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية وثقافية كسبيل لمقاومة جذور الإرهاب، وفق الرؤية الأمريكية[27].

فلقد لبِست تلك الرؤية استخدامها للقوة الصلدة في مواجهة الإر هاب (في أفغانستان، والعراق، واليمن، والسودان وغيرها...) أردية سياسية واجتماعية وثقافية ومجتمعية ودينية، على نحو يدمج بين أدوات التدخل المرنة في مجتمعاتنا وأدوات التدخل الصلدة المباشرة العسكرية والاقتصادية في استراتيجية مكافحة الإرهاب.

ولقد استجابت –بدرجة أو بأخرى- نظم المنطقة، وعلى رأسها مصر والسعودية لمتطلبات هذا المشروع وساندت خططه وبرامجه على النحو الذي لا يحقق بالطبع أهداف

---

27 د. نادية محمود مصطفى: **التقرير الختامي: قضايا واتجاهات المناقشة**، في: د.نادية محمود مصطفى ود. باكينام الشرقاوي (محرران)، الأمن العربي ومشروع الشرق الأوسط الكبير"، المؤتمر التاسع عشر لمركز البحوث والدراسات السياسية: ديسمبر 2005، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2006.

انظر أيضًا: العدد السابع من حولية " **أمتي في العالم**" الإصلاح في العالم الإسلامي، (القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2006).

شعوب المنطقة، ولكن الذي يحقق لهذه النظم الاستمرار والبقاء من خلال تقديم قدر من التنازلات للسياسات الأمريكية ضد ما يسمى الإرهاب. **وتظل الضحية هي الديمقراطية وتماسك الأوطان الداخلي**؛ حيث إنها كبيرا من سياسات هذا المشروع قد اعتمدت في ضغطها على نظم المنطقة على أوراق حقوق الإنسان والحريات على نحو وإن كان يدعم من مطالب الأقليات- ولكن جاء ذلك على نحو يهدد تماسك الدول الوطنية –الظالمة والمستبدة- من خلال الضغط بأوراق الطائفية والدينية والقومية والعرقية على سيادتها وعلى تماسكها.

بعبارة أخرى، الحرب الأمريكية على الإرهاب، وفي طياتها مشروع الشرق الأوسط الكبير، كانت الوجه الأول لعملة وجهها الآخر هو: اهتزاز التماسك الداخلي للمجتمعات التي تسيطر عليها نظم مستبدة وفاسدة فتفقد هذه المجتمعات بذلك أهم أوراقها في مقاومة هذا الاستبداد أو الفساد، ألا وهي توحد قوى المعارضة ضد هذه النظم.

ومن ثم اتجهت قوى المعارضة الليبرالية والطائفية المسيحية للاستقواء بالغرب، ولقيت دعما كبيرا منه في أكثر من شكل. في حين رفضت قوى أخرى وطنية، إسلامية ويسارية وناصرية، مثل هذا الاستقواء، واعتبرته ضد المشروع الاستقلالي الوطني على اعتبار أن القوى الخارجية لا تستهدف الديمقراطية بقدر ما تستهدف أمورا أخرى خدمة لأهداف المشروع الغربي الاستعماري اقتصاديا وثقافيا مجتمعيا.

وفي حين كانت النظم المستبدة –خاصة نظام مبارك- يبدي معارضة لتدخلات أوربية وأمريكية في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني، باسم حماية الخصوصية الثقافية أو غيرها من الذرائع، كان يقدم على أصعدة أخرى تنازلات استراتيجية (في العلاقة مع إسرائيل أو حماس أو حقوق المرور في الممرات المائية والجوية والتعاون الاستخباراتي ضد الإرهاب...) في مقابل ديمقراطية شكلية يرضى عنها الغرب[28].

فلم يكن مشروع الشرق الأوسط الكبير مشروعا إصلاحيا أمريكيا كما ادعى المحافظون الجدد، ولكن كان مشروعا تدخليا خطيرا يمزج أدوات القوة الصلدة بأدوات القوة الرخوة في استراتيجية عالمية أمريكية اتخذت اسم "الحرب ضد الإرهاب" بعد انتهاء الحرب ضد الشيوعية.

ومن أهم أوراق التدخلات الأمريكية والأوروبية المرنة في نطاق مشروع الشرق الأوسط الكبير والاستراتيجية العالمية لمحاربة الإرهاب كان: الموقف من الحركات الإسلامية (رغم

28 د. نادية محمود مصطفى: **الخصوصية الثقافية في خطابات الإصلاح وسياساته في مصر: الخريطة والإشكاليات**، في: أمتي في العالم:كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي، العدد السابع: الإصلاح في الأمة بين الداخل والخارج، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2006.

اختلاف بين الجانبين الأوروبي والأمريكي في تشخيص أسباب الظاهرة وسبل معالجتها). حيث كان الاعتقاد المعلن (وفق مراكز التفكير الاستراتيجي) أن مساندة ودعم التيارات الإسلامية السلمية المعتدلة التي لا تتصادم مع الغرب من شأنه أن يوازن ويضاد التيارات الإسلامية المسلحة التي تلجأ لعمليات إرهابية في مواجهة الغرب، رافضةً لسياساته الظالمة ورافضةً لنمط حضارته[29].

ومن هنا بدأت الحوارات الامريكية الأوروبية منذ 2005 مع الحركات السياسية الإسلامية السلمية مثل:الإخوان المسلمين، وهو الأمر الذي أثار حنق النظام المصري خوفًا على مستقبل تأثير الفزاعة الإسلامية التي يرفعها النظام أمام الغرب قائلاً : إما أنا أو هؤلاء[30].وإذا كان هذا المسلك الأوروبي والأمريكي (ولو بدرجات مختلفة) والذي تزايد مع إدارة أوباما (خطابه للعالم الإسلامي من جامعة القاهرة في 2009)[31]، قد أثار النقاش حول دوافع وأهداف الغرب تجاه الإسلام السياسي، وما إذا كان هذا سلوكًا تكيتكيًا لا يخفي العداء الاستراتيجي لوصوله للحكم، وماهية شروط التعاون بين الغرب والإسلام السياسي في حالة وصوله للحكم[32]، فلقد ظلت هذه المساحة عصية على الإجابات الحاسمة والواضحة لمن مازال يبحث عن أدلة ومؤشرات، وكانت الثورة في مصر وغيرها فرصة لاختبار هذا الأمر.

وفي حين ظل والتردد الأمريكي والأوربي تجاه الثورة المصرية حذرًا ومترددًا يلعب ويناور بين جميع الأطراف ساعيًا لاكتشاف من سيحقق استمرار المصالح الغربية وما هو الثمن الذي يستعد لدفعه[33]ورغم الاتهامات التي وُجِّهت للولايات المتحدة بالضغط على المجلس العسكري لتعلن اللجنة العليا للانتخابات فوز د.مرسي، ورغم الانتقادات التي وجهها علمانيو مصر من الليبراليين لحليفهم الأساسي الأمريكي بسبب ما يسمونه مساندة أمريكا للإخوان، ورغم الاتهامات التي وجهها علمانيو مصر من الناصريين واليساريين للإخوان بالتآمر مع المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير على استقلال وسلامة ووحدة الدولة الوطنية المصرية، إلا أن الانقلاب كان فرصة متجددة لاختبار كل التوجه الأمريكي والأوربي

---

29 نسمة شريف شرارة، **الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه العالم الإسلامي: دراسة بعض مراكز الفكر الاستراتيجي (رسالة ماجستير)**،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009).

30 د.عماد شاهين، الاتحاد الاوروبي والإسلام السياسي هل هناك حاجة للحوار؟ د.نادية مصطفي (محرر) **أوروبا وحوار الثقافات الأوروميتوسيطة : نحو رؤية عربية للتفعيل** ، (القاهرة : مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007)

31 د. نادية محمود مصطفى: **خطاب أوباما: الدلالات الكلية والقضايا النوعية**، في: عصام عبد الشافي، محمد العربي (مراجعة وتحرير)، الولايات المتحدة والعالم الإسلامي في عهد أوباما: من خطاب القاهرة إلى سياسات الإدارة، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات: جامعة القاهرة (تحت الطبع).

32 د.فواز جرجس، **أمريكا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح**؟(بيروت ، دار النهار، 1998)

33 د.عصام عبد الشافي، القوي الكبري الغربية والثورة المصرية: محورية الفاعل الأمريكي، **أمتي في العالم" الثورة المصرية والتغير الحضاري والمجتمعي"**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، 2012).

في مجموعه وتجاه الحرب على الإرهاب بصفة خاصة وتجاه الموقف من التيارات والحركات الإسلامية[34].

وبغض النظر عن التفاصيل –التي سبق التعامل معها في أكثر من دراسة- إلا أن مقولة أساسية تفرض نفسها ومفادها ان القوى الغربية قد أدركت خلال تعثر تجارب التحول الديمقراطي المبنية على استبعاد الإسلاميين من العملية السياسية، كما أدركت من واقع رد فعل العنيف للحركات الإسلامية الجهادية ضد المصالح الأمريكية، أن استقرار المنطقة وحماية المصالح الغربية لا يمكن أن يتحقق بالصدام الصلد مع القوى الإسلامية كافة، أو بالتحالف مع القوى العلمانية فقط، وا ٍنما يجب اختبار إمكانية المشاركة الإسلامية في العملية السياسية الديمقراطية، ولكن بشروط بالطبع. ولقد أعطت الثورات الفرصة لهذا الاختبار؛ حيث إن الانتخابات الحرة النزيهة –سواء البرلمانية أو للدستور أو للرئاسة- قد كشفت عن حقيقة الأوزان النسبية للقوى السياسية المكو ّنة للجماعة السياسية الوطنية.

ويبقى تعاون النظام المصري –بعد الثورة- (المرحلة الانتقالية بقيادة المجلس العسكري ثم في ظل الر ئاسة المنتخبة، ولو بدون برلمان بعد حله) مع الاستراتيجة الأمريكية ضد الإرهاب في حاجة لتحليل يعتمد على معلومات، لم تتوافر حتى الآن؛ حيث إن السائد هو مجرد توقعات اصطبغت بالمواقف السياسية المتصارعة، بحيث تحولت هذه التوقعات إلى أدوات حرب دعائية في الصراع السياسي القائم أكثر منها نوع من المواقف المؤكدة. ومنها عى سبيل المثال: عدم تصدي المجلس العسكري بقوة لتنامي وجود الحركات الإسلامية المسلحة في سيناء، اتهام د.مرسي بفتح سيناء للحركات الجهادية التي أضحت تمثل الذراع العسكري للإخوان عند الحاجة، درجة وجود القاعدة في سيناء وعبر مصر وخاصة من الصحراء الغربية، ما يسمى الاتفاق الأمريكي الإسرائيلي-الإخواني من أجل استيطان أهل غزة أراضي من سيناء، المليشيات المسلحة للأحزاب الإسلامية وعلاقتها بالقاعدة وغيرها، وغيرها من القضايا التي استند إليها الانقلابيون في توجيه تهم تهديد الأمن القومي والخيانة والتآمر وتهديد أركان الدولة المصرية والإعداد لحرب أهلية ضد المعارضين للانقلاب.

ومن ثم كانت هذه القضايا هي صلب مبررات "الحرب على الإرهاب" في مصر، وفي قلب كل هذه المؤامرات الانقلابية والمقاومة ضدها وموقف القوى الخارجية منها، برز أمران: من ناحية الربط الانقلابي المتعمد والقصدي بين جماعة الإخوان المسلمين ومقاومي الانقلاب بصفة عامة وبين "الإرهاب في سيناء" ثم الإرهاب بصفة عامة بعد أن امتدت

34 د.نادية مصطفي عن القوي الغربية والانقلاب وثنائية المبادي والمصالح:
http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=834:2013-09-03-19-57-04&catid=245:2013-03-06-19-13-55&Itemid=484

العمليات الإرهابية ضد قوات الشرطة والجيش ومؤسساتهما إلى المدن الكبرى والعاصمة. من ناحية أخرى، اعتبار أعمال العنف الاحتجاجية التي تأتي من المتظاهرين السلميين (الحجارة – الشماريخ – حرق بعض عربات الشرطة)، سواء عن قصد أو كرد فعل ضد اعتداء الشرطة والجيش والبلطجية، من قبيل أعمال الإرهاب ومن ثم الدمج المتعمد بين ما هو أعمال إرهابية وبين ما هو أعمال عنف احتجاجية. واتخذ هذان الأمران كذريعة تجريم جماعة الإخوان بكونها جماعة إرهابية. وتم ذلك عبر أكثر من خطوة داخلية (كما سبقت الإشارة) وصولا إلى قانون الإرهاب المطروح الآن على الرئاسة المؤقتة لإصداره.

2- واقترن هذا التجريم الداخلي باتجاه سلطة الانقلاب للولايات المتحدة وأوربا بصفة خاصة للحصول على تجريم دولي مناظر للإخوان. ولم يتم ذلك بل تنامى النقد الغربي –الرسمي والحقوقي- لانتهاكات السلطة الانقلابية لحقوق الإنسان، وإن ظلت المواقف الرسمية الأمريكية والأوربية ترحب بالتقدم في خارطة الطريق، فلقد ظلت تلوح من ناحية أخرى بعدم الرضاء الكامل عن "الانقلاب" (سلاح المساعدات الأمريكية بصفة خاصة) بسبب انتهاكات حقوق الانسان.

وبالرغم من الجهود الانقلابية الخارجية المبذولة لتحسين صورة الانقلاب في الخارج وتعبئة المساندة الخارجية له، فيظل موضوع تجريم الإخوان بالإرهاب، حجر الزاوية في استراتيجية الحرب الانقلابية على الإرهاب، بكل ما يحمل ذلك من مضامين وتداعيات داخلية على العمل الإسلامي برمته، سياسيًا ومجتمعيًا، وعلى مستقبل الظهير الديني للانقلاب.

وفي حين يظل الرفض الأمريكي-الأوروبي لهذا التجريم قائمًا تستمر الحملة الإعلامية المدعومة بالنخبة الناصرية واليسارية الانقلابية والمتهمة الإخوان بالتآمر مع المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، فإن التعاون المصري-الانقلابي مازال مستمرًا مع الاستراتيجية الأمريكية ضد الإرهاب –وفق صيغة إدارة أوباما- ويتجلى ذلك بوضوح في سيناء ومن أجل أمن إسرائيل بالأساس، كما يزال مستمرًا الترقب الانقلابي بلهفة لاستمرار المساعدات الأمريكية. ولذلك كله يبرز السؤال التالي: هل يعني عدم التجريم رضاءً غربيًا بعودة الإخوان للمشاركة السياسية؟ ولكن وفق أي شروط؟ وما الثمن؟ وهل يعني هذا اختلاف في استراتيجية الانقلاب ضد الإرهاب مقارنة بنظيرتها الإسرائيلية والأمريكية والأوربية.

وتبقى روسيا وإسرائيل على رأس حلفاء الانقلاب الذين يجرمون الإخوان بالإرهاب، منذ ما قبل الانقلاب ذاته؟. ومن هنا المغزى الأساسي بعد الانقلاب للتقارب الروسي-المصري[35].

35 - فهمي هويدي، "هلاوس"، الشروق 2013/11/13. على الرابط:

وتحول في علاقات المؤسسة العسكرية المصرية مع إسرائيل إلى تحالف استراتيجي نوعي جديد ضد حماس وضد الإخوان وضد الإسلاميين والثورات بصفة عامة. وفي المقابل لا يمكن القول أن ما يسمي الإسلام السياسي السلمي المعتدل يلقي مساندة الغرب أو أن الغرب يمكن أن يتجاوز نقد ممارسات الانقلاب إلي معاقبته فعلياً والضغط لاسقاطه. فمازال "الانقلاب المحكوم والمقيد"يساوم لاستمرار حماية مصالح الغرب وخاصة أمن إسرائيل.

ويستمر الانقلاب باستماتة لتعبئة تجريم غربي للجماعة بالإرهاب، ويتضح ذلك جلياً عقب كل عملية إرهابية كبيرة (غير معروف حتى الآن من يرتكبها؟!) حين تتوجه السلطة الانقلابية لطلب مساندة المجتمع الدولي في مقاومة الإرهاب؛ فمثلا بعد وفود الدبلوماسية العامة الانقلابية للعواصم الأوربية وبعد جهود بعض المنظمات الحقوقية الانقلابية على صعيد مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وجميعها وغيرها لم تحقق أهدافها بل انقلب عليها الأمر في بعض الحالات (مثل فشل حافظ أبو سعدة وفريقه في تسويق الانقلاب في جنيف، بل تعرض منظمته (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان) –بسبب مواقفه كعضو في المجلس القومي لحقوق الإنسان- للطرد من عضوية الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان...)أخيراً وصل الأمر بالرئيس المؤقت أن يصدر عقب التفجيرات أمام جامعة القاهرة في آخر مارس 2014 نداءاً سريعاً يناشد فيه المجتمع الدولي بمساندة مصر في محاربة الإرهاب دون معايير مزدوجة. وهو الأمر الذي يبين أن السلطة الانقلابية تريد أن تقدم الوضع على أنه مؤامرة يشارك فيها الخارج ضد أمن مصر، على اعتبار أنه لا يتعاون في محاربة الإرهاب المقصود (الإخوان) بل يلجأ للمعايير المزدوجة حين يدين انتهاكات السلطة لحقوق الإنسان.

<u>وتزامن مع ذلك الإعلان عدة أمور:</u>

<u>من ناحية</u> إعلان رئيس الوزراء البريطاني في 31 مارس 2014 أن المملكة المتحدة ستجري تحقيقات بشأن وضع الإخوان في المملكة، وهو الأمر الذي فسرته أوساط مصرية بأن بريطانيا تدرس وضع الإخوان على قائمة المنظمات الإرهابية.

---

http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13112013&id=6a71a6ec-2cf7-49f4-b112-ac5cdc34519

فهمي هويدي، "المبادرة روسية"، الشروق 2013/11/14 . على الرابط:
http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=14112013&id=54ef7d74-26fc-4d1d-86e8-bee6f549954a

- د.نادية مصطفي، بمناسبة زيارة السيسي لروسيا، دراسة منشورة علي موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية، علي الرابط التالي:
http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=882:12&catid=85:2012-12-09-11-09-38&Itemid=484

ومن ناحية أخري: تضاربت الانباء بشأن مناقشة البرلمان الكندي لمسألة تجريم الإخوان كجماعة إرهابية.

ومن ناحية ثالثة: وبعد لقاءات وزير الخارجية المصري في بروكسل في أوائل إبريل 2014 أعلن سفير الاتحاد الأوروبي في مصر أن الأتحاد الأوروبي لا يمكن أن يعتبر الإخوان جماعة إرهابية بدون أدلة وأحكام

ومن ناحية رابعة : إعلان وزارة الخارجية الامريكية في 9إبريل 2014 اعتبار جماعة أنصار بيت المقدس جماعة إرهابية في حين أن حكومة الببلاوي أوحكومة محلب لمتعلنا هذه الجماعة جماعة إرهابية رغم إعلان هذه الجماعة مسئوليتها عن العديد من التفجيرات والاغتيالات.

ومن ناحية خامسة: زيارة أشتون القاهرة في الاسبوع الأول من إبريل 2014 وذلك عقب تفجيرات جامعة القاهرة، وقبل قرار رئيس الوزراء بتفعيل حكم اعتبار الإخوان جماعة إرهابية. وهي الزيارة التي رأي فيها البعض دعمًا لخارطة الطريق في حين رأي فيها البعض الآخر تدخل في الشئون المصرية من أجل مصالحة وطنية أو حل سياسي يحفظ الاستقرار في مصر، وفق الرؤية الأوروبية.

ومن ناحية سادسة:صدر تقرير حقوق الانسان البريطاني متضمنًا قدر واضح من الادانة للانتهاكات وهو الأمر الذي أثار مجددًا نفس الجدال عن مغزي مثل هذه التقاريروأثارها أو عن تحيزها ضد النظام في مصر حيث لاتراعي مثل هذه التقارير أن مصر (الانقلاب) تعيش أوضاعًا استثنائية تتطلب استخدام القوة من الدولة. ولسان حال مثل هذه الاراء هو تبرير عنف الدولة البوليسية وا رهاب النظام الانقلابي ضد معارضي الانقلاب.

وجميع هذه الأمور تعني –حتي الآن-استماتة الانقلاب في حربه ضد الإرهاب عالميًا دون نتيجة ملموسة حتي الآن. ورغم أن جميع هذه الأمور تطرح من الإسئلة أكثر مما تقدم من إجابات، إلا أنها تبين الأنقلاب يشن هجومًا خارجيًا وداخليًا لتجديد فزاعة الإرهاب في غمار الحملة الرئاسية الهزلية في مصر وفي غمار إعادة ترتيب العلاقات الامريكية السعودية بعد زيارة أوباما للسعودية[36]. وذلك في نفس الوقت الذي لم يتقدم فيه التقارب الروسي المصري خطوة للأمام منذ زيارة السيسي لموسكو. فإن أزمة اوكرانيا تلقي الضوء الذي يبدد أوهام بعض الانقلابين عن أولوية مصر في الأجندة الروسية وعن مدي استعدادها للمواجهة مع الولايات المتحدة حول مصر مقارنة باستعداها الهجوم والمبادرة في أوكرانيا وهي التي تتصل بأولويات الأمن الروسي ودورها العالمي الجديد. فإن استراتيجيات الحرب الباردة السابقة لا يمكن أن تعود من جديد كما يتوهم بعض الانقلابين، ولكن التوازن العالمي تديره قواعد جديدة تنافسية-توافقية-

36 وهي الزيارة التي وإن لم يتفق المعلقون- على نتائجها- إلا أن المؤكد من ورائها أن الطرفين يحرصان على التحالف بينهما وإن اختلاف المواقف حول الانقلاب في مصر، لم يكن في صميم أجندة الزيارة ولم يكن بقدر الاختلاف حول إيران وسوريا.

صراعية وفق أجندة أولويات القوي الكبري، ومواقف روسيا المؤيدة للانقلاب في مصر قد لاتتعدي الآن مجرد تجريم جماعة الإخوان بالإرهاب وبيع بعض الاسلحة (متي).

3- وأخيراً وبالنظر إلى حالة العلاقات المصرية- الأمريكية بصفة عامة: رضاء غربي عام عن الانقلاب ولكن بشروط ودون تجريم للإخوان بالإرهاب، وبالنظر إلى حالة العلاقات السعودية-الأمريكية (توترات وعدم توافق في الرؤية حول كيفية إدارة ملفات إيران وسوريا ومصر)، ولكن دون انقطاع في التحالف الاستراتيجي السعودي-الأمريكي، يمكن القول إن التوجه المصري-السعودي نحو الحرب على الإرهاب يختلف حتى الآن عن نظيره الأمريكي، ولا يوجد حتى الآن تطابق كامل بين التوجهين أو النتائج:

أ- فمن ناحية نجحت الولايات المتحدة في تحقيق تحالف عالمي ضد الإرهاب منذ 2001، في حين لم ينجح التحالف السعودي-المصري في تحقيق تحالف عربي أو عالمي كامل ضد الإخوان أو ضد معارضي الانقلاب.

ب-ومن ناحية أخرى، لم ينجح التحالف السعودي-المصري في الشيطنة الكاملة أو التعبئة العربية الكاملة لاستئصال الإخوان، في حين نجحت الولايات المتحدة في التعبئة ضد القاعدة (وهي فصيل محدود لا يقارن باتساع قاعدة الإخوان) وإن لم تنجح أداتها العسكرية في تحقيق أهدافها كاملة حتى الآن، مما يعني فشل الحلول الأمنية على المديين المتوسط والطويل حتي بالنسبة لقوة عظمي كالولايات المتحدة. فما بالك بانقلاب يلهث ليحقق اعترافاً به؟ .

ج- ومن ناحية ثالثة، جاءت الحرب الأمريكية على الإرهاب(وفي إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير) تحت ذريعة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وضد نظم استبدادية، إلا أن الحرب المصرية على الإرهاب جاءت في رداء انقلاب عسكري على نظام منتخب بعد ثورة شعبية، وهو انقلاب عسكري وإن كان يدعي حماية الديمقراطيةإلا أنه يكرس لاستبداد جديد.

ولقد كشف تخلخل التحالف الانقلابي ذاته عن دوافع الانقلاب الحقيقية ضد الديمقراطية والثورة. وفي الوقت نفسه، فإن الحليف السعودي للانقلاب سبق اتهامه من جانب الولايات

المتحدة وغيرها(لازال الاتهام قائمً ا) بمساندة الإرهاب واحتضان جذوره في المجتمع السعودي ونظامه الملكي المدعوم بالدعوة الوهابية. ومن ثم فإن الحربين السعودية والمصرية على الإرهاب تبدوان مرتبطتين بصراع سياسي داخلي أكثر من ارتباطهما بتحولات إقليمية أو عالمية شاملة مثل التي ارتبطت بها الحرب الأمريكية على الإرهاب.

إلا أنه يجدر القول إن عدم التطابق بين التوجهين الغربي والسعودي المصري ضد الإخوان لا يعني مساعدة غربية للإسلام السياسي في المنطقة جملة وتفصيلا، كما لا يعني مؤامرة أمريكية-إخوانية ضد الدول الوطنية في المنطقة لتقسيمها، وغيرها من الاتهامات. ولا يعني حرصا غربيا على مستقبل الديمقراطية في مصر أو غيرها، ولكنه على الأقل يعني أمرا واضحً ا وهو أنه لا تآمر أمريكي-إخواني كما يدعي الانقلابيون، بل يعني أن هناك مشروعا أمريكيا للشرق الأوسط كان ولا يزال - حتى الآن- يمايز في مواقفه بين تيارات المشروع الإسلامي(السلمية منها أو المسلحة)، ولأسباب تتعلق بحسابات المصالح والموازنات والمواءمات بالأساس. في حين أن الانقلاب في مصر وحلفاءه في السعودية والإمارات قفزا قفزة نوعية في إدانة كل تيارات الإسلام السياسي دوزن تمييز بين السلمي وبين المسلح.

بعبارة أخرى، فإن الحروب ضد الإرهاب في المنطقة هي حروب من طبيعة واحدة غير صديقة للحركات السياسية الإسلامية، و لكنها تختلف في التكتيكات والدرجات.

وليس علينا للتأكد من ذلك إلا استدعاء بعض المحطات ذات الدلالة بالنسبة للحرب على المشروع الإسلامي برمته أيا كانت روافده المعنية، الراديكالية أو المعتدلة الحركية السياسية أو المجتمعية:

فماذا عن مغزى طريقة اغتيال أسامة بن لادن في مايو 2011 وتوقيتها وكيفية الإعلان عنها، بعد أقل من عام من الثورات العربية والصعود الإسلامي على صعيدها وخاصة بالأسلوب الديمقراطي في مصر وتونس، في نفس الوقت الذي تدشنت فيه المعارضة المسلحة للنظام السوري. ألم يكن في هذه الواقعة وسياقاتها تذكرة بالإرهاب الإسلامي في وقت تشهد الثورات صعودً ا إسلاميً ا سلميً ا باسم الديمقراطية؟

ثم ما مغزى اغتيال الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للمعارضة السورية بتركها فريسة للقوى الإسلامية المتطرفة (من يساندها؟) من ناحية في نفس الوقت الذي يستمرالاعلان الاوروبي عن مساندة الحرب ضد الإرهاب في سوريا (فمن هو الإرهابي)؟.

ونظام بشار الأسد من ناحية أخرى؟ وما مغزى إعلان أوباما مساندة المالكي ضد الإرهاب في العراق في حين أن المالكي يساند بشار الأسد وهو الذي يضطهد السنة في العراق ويلتصق بها أيضاً تهم الإرهاب؟ وما مغزى حرص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المتكرر (زيارات على أعلى مستوى آخرها زيارة آشتون وأوباما للسعودية) على طمأنة الحلفاء في الخليج على أمنهم و التأكيد على التعاون المشترك ضد الإرهاب؟ وما مغزي جهود وزير الخارجية الامريكي من أجل اتفاق سلام بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية في وقت يظل الانقلاب على حصاره لغزة وعلى التنسيق الأمني مع إسرائيل في سيناء وضد حماس؟...ألخ من مواقف ذات دلالة على التوظيف الأمريكي-الأوروبي للحرب ضد الإرهاب وفق حسابات المصالح والتوازنات.

خلاصة القول :

على ضوء تحليل الدوائر الثلاث المتداخلة للحرب الانقلابية على الإرهاب: فإن الانتقال من حالة الثورة إلى حالة الحرب على الإرهاب في ظل سياسات الثورات للمضادة والانقلابات يُجسد أمران: **الأمر الأول**:أن النظام الانقلابي في أزمة، وإذا كان الخيار الأمني هو الخيار الطبيعي للانقلابات ضد معارضيها، إلا أن استمرار المقاومة للانقلاب تزيد من تكلفة الخيار الأمني وأعبائه وضغوطه على الانقلاب ذاته[37]لذلك نظرًا للتكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا الخيار الأمني ذاته، وهي التكلفة التي تزداد خطورة بعد أن أضحى هذا الخيار الأمني حربًا معلنة على الإرهاب، ليس في سيناء فقط ولكن في كافة أرجاء مصر وضد جميع أنماط المعارضة السلمية والمسلحة على حدٍ سواء. وهو الأمر الذي يبين أن الانقلاب والخيار الأمني يستهدفان ما هو أكثر من الديمقراطية والحريات ألا وهوالإسلامية الحركية السلمية والمعتدلة.

الأمر الثاني: خطورة الربط المتعمد بين التيار الإسلامي السلمي والتيار الإسلامي المسلح، ومن ثم خطورة الإنهاء المتعمد للتمييز بين الإسلاميين الذين قبلوا بالمسار الديمقراطي والانتخابات والتعددية السياسية وتداول السلطة وفق الإرادة الشعبية والدساتير والحكومات المدنية... والإسلاميين الذين ينهجون النهج المسلح ويقومون بما يسمى الأعمال الإرهابية ضد النظم المستبدة العلمانية وضد حلفائهم في الخارج. تظل الفروق والاختلافات بين التيارين متعددة الأوجه.

والأخطر أن يأتي ذلك الدمج المتعمد كسبيل لتحويل الصراع السياسي مع المعارضة المنظمة الإسلامية –بالأساس- للانقلاب (وهي كانت في مصاف الأغلبية بحكم الاستحقاقات الانتخابية منذ ثورة 25 يناير) تحويل هذا الصراع إلى حرب على الإرهاب، ومن ثم وسم الأغلبية الإسلامية بالإرهاب وفق رؤية الثورات المضادة والانقلابات.

وحصيلة الأمرين هي: خلق صورة مفاداها أن الثورات لا تقود إلى تغيير وديمقراطية، ولا تقود إلا إلى صعود الإرهابيين وسعيهم للتسلط والهيمنة واستغلال الدين للوصول إلي السلطة، ومن ثم لا مخرج من هذا إلا قبضة العسكر من جديد والديمقراطية الديكورية والظهير الديني الذي يعيد صياغة العلاقة بين الاسلام وبين الفرد والمجتمع والجماعات والدولة، على نحو يدعم من التسلط والاستبداد في إطار من التدين الشكلي المشوه.

37 ملف مركز الحضارة : مائة يوم من مقاومة الانقلاب ماذا تعني وماذا بعد
http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=853:2013-11-07-09-57-55&catid=245:2013-03-06-19-13-55&Itemid=484

وفي مقابل هذه العملية الانقلابية ذات الوجهين، وما لها من الخطورة على الديمقراطية وعلى الهوية على المشروع الإسلامي الإصلاحي، وفي سبيل استعادة مسار الثورة وكسر مسار الحرب على الإرهاب، وعلى ضوء إخفاقات تلك الحرب –السابق بيانها- **فعلينا إدراك الآتي:**

1- إن عدم التطابق بين التحالف السعودي المصري الانقلابي والإستراتيجية الأمريكية العالمية ضد الإرهاب لا تعني أن الأخيرة كانت على حقٍ وبينة أو أنها صديقة للمشروع الإسلامي. فكلا الجانبين يوزعان الأدوار ضد صعود إسلامي يقود عملية تغيير حقيقية في المنطقة يتحدى التبعية للغرب وكذلك يتحدى النموذج الإسلامي التقليدي الذي يُكرس لطاعة الحاكم الظالم المستبد، كما يتحدى العسكرة باسم حماية الأمن القومي وحماية الدولة الوطنية العلمانية المستبدة، وأخيراً يتحدي المفاهيم الزائفة عن التنمية والعدالة الاجتماعية.

2- إن المنطقة مع الحرب المصرية – السعودية المزعومة على الإرهاب وبعد الحرب الامريكية على الإرهاب، تشهد مرحلة أخري من مراحل مقاومة مشروعات التغيير الوطنية المستقلة، فبعد فشل مشروع التغيير الليبرالي عقب ثورة 1919 (من داخله ابتداء في ظل دستور 1930 ثم تحالف الوفد مع الاحتلال ضد القصر ثم بالانقلاب العسكري في يوليو 1952)، وبعد فشل المشروع القومي – الناصري (من داخله ابتداء في ظل الاحادية والاستبداد ثم بضربة العدوان الامريكي- الصهيوني1967)، وبعد فشل مشروع الانفتاح والديمقراطية الشكلية في إطار السلام المصري- الاسرائيلي، جاءت الثورة المصرية كاشفة من جديد عن الإرادة الشعبية وعن فرصة مشروع إسلامي للتغيير هذه المرة إذا كانت المشروعات السابقة المشار إليها عالياً استغرق كل منها عقود ليظهر فشله، فلقد كانت جميعها تتضمن إقصاء أو تقييد للمشاركة السياسية من الاسلاميين في المشروعات الوطنية للتغيير، ورغم أن تفاعلات ثورة 25 يناير بدت أنها تحمل جيداً للمشروع الاسلامي، إلا أن الانقلاب أكد أنه منذ اللحظة الأولي كان قرار النظم المستبدة التابعة قراراً ضد الديمقراطية وضد المشروع الاسلامي في آن واحد. وألا يعطي هذا المشروع فرصة بل يُضرب في الصميم منذ البداية ليس لإفشاله ولكن لتصفيته في المنطقة برمتها. لأن ضربه في مصر ووسمه بالإرهاب لابد وأن يمتد إلي المنطقة برمتها.

3- المقاومة للانقلاب، هي مقاومة لهذا التآمر ولعواقبه على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي، ليس بالنسبة للمشروع الإسلامي فقط ولكن بالنسبة لكل الروافد الأخري التي مازالت تؤمن إيماناً حقيقياً بالديمقراطية والتعددية. فإن الضربات التي وُجهت لليبراليين وللناصرين واليسارين عبر القرن الماضي جميعها تفت في عضد الجماعة الوطنية، إلا أن الذي يهددها في الصميم هو تلك الضربات المتصلة بمرجعية هذه الجماعة السياسية ومن يجسد مشروعها. ومن ثم فإن المقاومة للانقلاب هي ليست مقاومة لكل تأويلات الحرب ضد الإرهاب وتوظيفها السياسي، ولكنها أيضاً مقاومة تؤكد ثبات واستمرار التيار الاسلامي الوطني الديمقراطي، فإن الذي يتصدي للانقلاب، هم من ثبت خلال السنوات الثلاثة الماضية ورغم كل الاتهامات ضدهم بالإرهاب، تمسكهم بالديمقراطية والوطنية والاستقلال، وبدون تخلي عن المبادئ والأسس، وذلك على عكس شركائهم في الثورة الذين تخلوا عن المبدأ والقيم وحالفوا الشيطان للتخلص، ولو قهراً أو قتلاً وإكراهاً من المنافس السياسي. شكراً للانقلاب وورائه الحرب على الإرهاب التي يرفعها، لقد قدموا فرصه للفرز وللاختبار وللكشف عن الزيف. شكراً إنكم تعتقدون أنكم، أيها الانقلابيون، ستتخلصون للأبد من أصحاب المشروع الإسلامي، ولكنكم على العكس تحرثون التربة وتقلبونها استعداداً لبذور جديدة، سيزرعها غيركم بعد أن تتحول المقاومة للانقلاب، التي يصفونها بالإرهاب إلي حركة ثورية شعبية ذات رأس وأذرع.

4- الوصول إلي هذه الغاية يتطلب جهداً منظماً ضد فزاعات الحرب على الإرهاب، ويقوم هذا الجهد على المنظومة التالية:

أ- **<u>خطابات للتحذير</u>** <u>من عواقب وتداعيات المواجهة مع الحركات السياسية الإسلامية،</u> وتحويل ما يسمي " الإسلام السياسي إلي حرب على الإرهاب" بعد عقود من التعايش معه أو محاولة إدماجه ومشاركته في العملية السياسية. ومن أهم هذه العواقب وطنياً وإقليمياً وعالمياً ما يلي:

- إثارة خلافات وانقسامات تضيف إلي حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الإخوان وغيرهم من الحركات الإسلامية السياسية (السلمية) تمثلون تياراً مجتمعياً واسعاً، تنامي اتجاهات العنف والتكفير وتراجع اتجاهات الإيمان

بالديمقراطية وآفاق الحرية والابداع في مقابل تنامي عنف وا ٍرهاب الدولة، ضرب المصالح الغربية وخاصة أن الخيار الأمني لم يثبت فعاليته في أفغانستان والعراق وغيرها إلي جانب تأكد الاتهامات للغرب بازداوجية المعايير فيما يتصل بحديث الديمقراطية وحقوق الانسان. ويوجز د.جواد الحمد[38] هذه العواقب في الجملة التالية:

" إن توجهات "شيطنة" تيار الإسلام السياسي تعد "صناعة رسمية للشر" في المنطقة، ورعاية أمنية لتشكيل جماعات العنف والتكفير، فضلاً عن أنها توجهات ضارة حتي بمصالح الحكومات التي تمولها أو تشجعها"

ب- **خطابات للتنبيه:** من ناحية أن إرهاب الدولة ضد "الإسلام السياسي" هو إرهاب لا يستهدف النخب والكوادر السياسية ولكن يستهدف قواعد وجذور المشروع الإسلامي المجتمعية والدعوية والتربوية والتعليمية والاقتصادية، تلك التي يسميها الانقلابيون تجفيف منابع الإرهاب.

من ناحية أخري: هذا الاستهداف للجانبين السياسي والمجتمعي للمشروع الإسلامي يمثل مرحلة متصاعدة من المواجهة بين الدولة وبين الإسلامية الحركية، وهي مرحلة تتشكل ليس برؤية العلمانيين التقليدين فقط ولكن انضم إليها ويقودها الآن رؤية انقلابية تجسدها رؤية قائد الانقلاب للعلاقة بين الإسلام وبين الفرد والمجتمع والدولة[39]، وهي الرؤية المستمدة من "الظهير الديني للانقلاب"[40] وهو الظهير الذي

---

38 د.جواد الحمد " **تداعيات المواجهة مع الإسلام السياسي**" الجزيرة نت 4 إبريل 2014

39 د.نادية مصطفي، في الموقف الرسمي من الخارج "الغرب ابتداء": ملامح ودلالات : في ملف القوي الغربية والانقلاب وثنائية المصالح والمبادئ، على موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية، على الرابط التالي:
http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=833:2013-09-03-19-55-51&catid=85:2012-12-09-11-09-38&Itemid=529

40 د.نادية مصطفي، أفكار حول الظهير الديني للانقلاب العسكري، دراسة على موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية، علي الرابط التالي:
http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=814:2013-08-26-00-57-38&catid=279:2013-08-26-00-30-36&Itemid=529

كذلك أنظر في : د.نادية مصطفي ، مدحت ماهر، رفع التباس في التمايز والصلة بين الإسلام والإسلامية والإسلاميين، دراسة علي موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية، على الرابط التالي:
http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=879:2014-02-08-12-07-30&catid=85:2012-12-09-11-09-38&Itemid=484

يؤسس لشيطنة الحركية الإسلامية السياسية المجتمعية جملة وتفصيلاً . شأنه في ذلك شأن العلمانين الذين يلوكون مقولة لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين ويستنكرون ما يسمونه توظيف الدين للوصول إلي السلطة.

ومن ناحية ثالثة: أن تعدد وتنوع روافد التيار الإسلامي (وسطية أزهرية، إخوان، سلفية، دعوة وتبليغ، صوفية، جهادية..) هو في الأصل تنوع ثراء وتكامل، ومن ثم فإن تحوله إلي تضاد وتصارع ليس من طبائع الأمور ولكنه نتاج التزظيف السياسي العلماني ضد المشروع الإسلامي برمته. ويساعد عليه استعداد هذه الروافد لهذا التوظيففيتحول ثراء تنوعها الذي تأكد من قبل إلي السلب وا لي التجزئة. وليس أدل على ذلك من الإضطرار إلي تأكيد التمايز بين الحركات الإسلامية السياسية السلمية وبين نظائرها المسلحة، حين تتهم الأخيرة بالإرهاب (حتي ولو كانت تقاوم الاحتلال أو الاستبداد، كما يحدث في فلسطين أو سوريا).

ج- **خطابات للتأكيد:** على السلمية في مقاومة الانقلاب باعتبارها مبدأ وخيار استراتيجي إرادي ومؤصل للخلاص من الانقلاب واستعادة الديمقراطية والحرية للوطن والأمة.

فمهما روج الإعلام لمقولة الإرهاب تشويها لسلمية المقاومة بعد أن شيطن التيار الإسلامي برمته، ومهما ساعد هذا الترويج على تبرير إرهاب الدولة ضد مساندي الشرعية، ومهما استمر تمسك الانقلاب بالحل الأمني ورفض الحل السياسي، فيبقي فرض عين على كل مقاوم للانقلاب التأكيدُ على السلمية تفنيد الاتهامات بالعنف ورفضها بكل السبل الممكنة.أنهم يريدون أن يلجأوننا إلي ما يضربوننا به لاحقاً. ولهذا يضربوننا بقوة ويزيد القهر وعنف الدولة البوليسية تحت ذريعة استعادة الامن والاستقرار وفرض احترام القانون واستعادة هيبة الدولة. ومن هنا واجب وضرورة

مدحت ماهر ، من يحكم مصر وكيف تحكم مصر؟، ملف : مائة يوم على الانقلاب ماذا تعني وماذا بعد على موقع الحضارة للدراسات السياسية، على الرابط التالي:
http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=852:2013-11-07-09-54-11&catid=280&Itemid=529

التأكيد على التمسك بالسلمية التي لا تنفى حق الدفاع عن النفس خلال التظاهر والاحتجاج.

إن عدو السلمية الحقيقي هو الانقلاب الذي تهدد ممارساته الإرهابية بجر البلاد إلي معارك الثأر في غيبة العدالة الانتقالية وتحول القضاء إلي أداة في يد الانقلاب. وللأسف أيضا فإن عدو السلمية أيضا هو ذلك الظهير الديني للانقلاب والذي يحلل للانقلاب سفك الدماء والقتل.

إن التأكيد على السلمية على هذا النحو كمبدأ و خيار ديني ووطني وثوري ليس تنازلاً واستسلاماً في معركة مقاومة الانقلاب، إنه ليس تخليا عن الصراع السياسي من أجل حماية مستقبل مصر (إخراج العسكر من الحياة السياسية، القصاص، تجاوز الاستقطاب واستعادة اللحمة الوطنية) إنه ليس تعبيراً عن وهن أو خوفا من تهمة الإرهاب. إنه إعلان للحقيقة وللمبدأ، إنه إقامة للحجة لآخر مدى، تأصيلا وفعلا.

<u>جـ-خطابات للتحاضن إقليميا، وللتضامن عالميا وإنسانيا:</u>

نحن في حاجة لتطوير خطاب مقاومة الانقلاب ليشمل بعدا يتجه للأمة وبعدا يتجه لبقية أرجاء العالم، خطاب يجمع كل المقاومين لمختلف صور الاستبداد وقهر الحريات وانتهاك حقوق الإنسان.

نحن في حاجة لخطاب مقاومة يؤكد أن الانقلاب لن يمكن بظهير إقليمي أو عالمي مادام الداخل متمسكا بالمقاومة، ومادام هذان الظهيران نفسيهما يواجهان تحديات مع حربهما ضد الإرهاب أيضا، وهي حروب مفتعلة كذلك في جانب كبير منها.

نحن في حاجة إلى خطاب لا يعول على ضغوط الخارج لإسقاط الانقلاب، فما يحرك الخارج هو المصالح، والمنظومة الانقلابية تشكل جزء من هذه المصالح الخارجية.

نحن في حاجة لخطاب يستفيد من سياسات الغباء الانقلابي التي تحدث فجوة في الرأي والمواقف ما بين التوجهات الإقليمية الرسمية –وخاصة السعودية والإماراتية- التي أدانت الإخوان بالإرهاب والتوجهات الغربية الرسمية التي ترفض حتى الآن هذه الإدانة من ناحية، وبين التوجهات الشعبية والمدنية على الجانبين الإقليمي والغربي.

بعبارة أخرى، علينا توظيف الجزء الإيجابي من البيئة الخارجية لمقاومة الانقلاب، ومن ثم فإن الخطابات الموجهة إقليميا وغربيا، لابد لها من سمات أساسية ثلاثة:

السمة الأولى، التفرقة بين الحكومات والشعوب، وتحذير الحكومات من غضب شعوبها بسبب المواقف المتخاذلة من الانقلابات العسكرية وانتهاكات الدولة البوليسية، مع التأكيد على سلمية المقاومة وتفنيد كل التهم للإخوان بالإرهاب، والتي يحاول الانقلاب إقناع الغرب بها (حالة بريطانيا الآن مع التحقيق الذي دعا إليه دافيد كاميرون).

والسمة الثانية، هي أن التشابك بين الإقليمي والدولي يضع قيودا على المواقف المطلقة التي يتخذها الانقلابيون ضد كيانات سياسية لها رصيد تاريخي وامتدادات إقليمية وعالمية مثل الإخوان المسلمين. فحسابات مصالح حلفاء الانقلاب في المنطقة وعبر العالم متداخلة تفرض مواءمات وموازنات تزيد من صعوبة الانجرار إلى إعلان جماعة الإخوان منظمة إرهابية والدخول في حرب مفتوحة قمعها.

أما السمة الثالثة، ضرورة التنسيق ما بين أدوات مقاومة الانقلاب وشخوصها في الخارج، وذلك من أجل تعظيم الإمكانات والجهود المبعثرة.

5- إن هذه المنظومة من الخطابات الفكرية والتأصيلية لا تنفك عن واقع المقاومة على الأرض، وكلاهما: الفكر والحركة ضد الانقلاب، لصيقان بكسر مسار الحرب على الإرهاب وإجهاض أهدافها، ومن ثم إجهاض الانقلاب ذاته، لأنه ليس لديه من وسيلة للتمكين الإقليمي والعالمي إلا فزاعة الإرهاب.

وواقع المقاومة على الأرض داخليًا وخارجيًا - يحقق إنجازات متوالية وتراكمية، قد لا تلحظها العيون والآذان والقلوب المعلقة بالإعلام الانقلابي المرئي والمكتوب، ولكن يلحظها ويدركها ويتفاعل بها مقاوموا الانقلاب الناشطين أو المتعاونين أو المساندين أو المؤيدين.

فرغم وطأة الاتهام بالإرهاب وما يقترن بها من إجراءات قمعية ملتحفة برداء القانون، رغم ما قد يترتب على هذه الوطأة من تقييد للبعض، إلا أن المقاومة على الأرض وإن كانت تنشط أحيانا وتهدأ أحيانا، تتسع أحيانا وتتحدد أحيانا - إلا أنها مستمرة بدون انقطاع عبر أرجاء مصر، مجسِّدة لأول مرة استمرار حراك شعبي ثوري ضد الاستبداد وضد العسكر وضد الكراهية وضد الإقصاء وضد إرهاب الانقلاب. حقيقة تبدو التحديات بل والتهديدات كبيرة، وقد يبدو للبعض أن الأهداف مستحيلة التحقيق، إلا أن الواضح البيِّن هو أن "الحرب على الإرهاب"تولِّد ثورة جديدة.

فإذا كان الانقلاب على ثورة 25يناير قد حوَّل المرحلة الانتقالية الانقلابية إلى حرب على الإرهاب وما تتطلبه من استثنائي وأمني لوأد المسار الديمقراطي وإعطاء قبلة الحياة

للنظام السابق، ***فإن تلك الحرب على الإرهاب تواجه مقاومة الانقلاب أو الحرب على الانقلاب؛ فـ"الانقلاب هو الإرهاب" حقيقة تأكدت بعد أن تأكدت الإجابة على سؤالين: ثورة دي ولا انقلاب (6/30)؟ هل الإخوان إرهاب؟***

- فلم تطمس الحرب على الإرهاب كون الانقلاب انقلابا تابعا ودمويا.
- ولم تطمس الحرب على الإرهاب كون الإخوان شركاء الثورة وكون التحالف الوطني يدافع عن الديمقراطية والاستقلال.
- ولم تطمس الحرب على الإرهاب سلمية المقاومة وانتهاكات الدولة البوليسية ضد الحقوق والحريات.

وا ِن السحر لينقلب على الساحر بإذن الله..

الحمد لله

2014/4/15